

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣٩٦**

الثلاثاء، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ما جاوشو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد ولدغريما
	بولندا	السيد لفيتسكي
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيد يورونتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد فافريكا
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

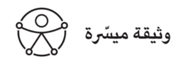
الحالة فيما يتعلق بالعراق

تقرير الأمين العام عملا بالقرار ٢٤٢١ (٢٠١٨) (S/2018/975)

التقرير العشرون المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2018/976)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ٢٤٢١ (٢٠١٨) (S/2018/975)

التقرير العشرون المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2018/976)

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/975، التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ٢٤٢١ (٢٠١٨)، وكذلك الوثيقة S/2018/976، التي تتضمن التقرير العشرين للأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣).

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبيش.

السيد كوبيش (*تكلم بالإنكليزية*): بعد التصديق على نتائج الانتخابات في ١٩ آب/أغسطس، مضت عملية تشكيل الحكومة قدما بانتخاب محمد الحلبوسي رئيسا لمجلس النواب، في ١٥ أيلول/سبتمبر، وبرهم صالح رئيسا للعراق في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، الذي رشح السيد عادل عبد المهدي لمنصب رئيس الوزراء المكلف.

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، استعرض البرلمان العراقي البرنامج الحكومي الجديد، وأيد ١٤ من بين ٢٢ وزيراً، وأكد تعيين السيد عبد المهدي رئيساً للوزراء. ومن بين خمس وزارات سيادية، تم تأييد وزراء المالية والخارجية والنفط، ولكن لم يتم بعد إسناد وزارتي الدفاع والداخلية. ولم يتم تعيين مرشحات من الإناث أو الأقليات في مناصب وزارية، لكن رئيس الوزراء يعتزم النظر في تعيين أفراد من الفئتين لشغل مناصب حكومية ومناصب رئيسية أخرى في الجولات اللاحقة لتشكيل الحكومة.

وبينما لم تخل عملية تشكيل الحكومة من الخلافات، فقد أظهرت الكتل السياسية استعدادها للعمل دعما لرئيس الوزراء. وكانت المنافسات والاختلافات سياسية إلى حد كبير ولم تكن طائفية، وبذلك، فهي تمثل قطيعة مع الماضي. لقد أثرت توجيهات المرجع الديني الشيعي الأعلى آية الله السيستاني بشكل كبير على العملية. وكانت المفاوضات الرئيسية مع رئيس الوزراء عبد المهدي بقيادة رجل الدين مقتدى الصدر من تحالف سائرون، والسيد هادي العامري من تحالف الفتح بالنيابة عن حليفيهما الإصلاح والبناء، على التوالي. ويتقاسم كل هؤلاء الشركاء الأساسيين والقوى السياسية الآن مسؤولية تهيئة بيئة تمكِّن رئيس الوزراء والحكومة الجديدين من تنفيذ برنامجهما وتحقيق استقرارها. وسيكون دعم جميع القوى السياسية الممثلة في البرلمان، بما في ذلك أولئك الذين سيكونون الآن في المعارضة للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٣، أمراً أساسياً. وبخلاف ذلك، ستخذل قوى وقيادات العراق السياسية الشعب.

ويمثل برنامج الحكومة، الذي يتضمن إسهامات استشارية من جانب الأمم المتحدة، خطة عامة لمشروع وطني يستجيب لاحتياجات ومطالب الشعب العراقي. وكما ذكر في البرنامج،

فإن تركيزه ينتظر أن ينصب على المواطن. ويحدد البرنامج خططا محددة للإصلاحات والاستثمار والقطاع الخاص بهدف نقل العراق من سياق الأزمة إلى التنمية المستدامة. ويوصي باتخاذ خطوات لمواجهة الفساد في جميع القطاعات؛ ويحدد إطارا لتوجيه تخطيط وعمل كل وزارة. وبالإضافة إلى إدخال تحسينات ملموسة في الحياة اليومية للمواطنين العراقيين، فإن مجال التركيز الرئيسي للبرنامج يشمل توفير فرص عمل للعاطلين الشباب على وجه الخصوص.

كما أن إعادة تأهيل المناطق المحررة وإعادة بنائها وعودة المشردين داخليا، من بين الأولويات الرئيسية. ويهدف البرنامج إلى تعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب وتعزيز القانون والنظام وسيادة القانون، من بين أمور أخرى، من خلال وضع جميع الأسلحة تحت السيطرة الصارمة للدولة. كما يشدد على منع تشكيل الميليشيات خارج إطار الدولة وسحب القوات من المدن. ويؤكد البرنامج أنه سيتم إيلاء اهتمام خاص لحل التحديات المتبقية مع إقليم كردستان، بما في ذلك مسائل تخصيص الميزانية والموارد المالية والنفط والمناطق المتنازع عليها.

وأثني على النقل الديمقراطي النموذجي للسلطة بين رئيس الوزراء المنتهية ولايته حيدر العبادي، ورئيس الوزراء الجديد عبد المهدي. وخلال مراسم نقل السلطة التي جرت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، ذكّر السيد العبادي بإنجازات حكومته في هزيمة تنظيم داعش وتوحيد البلد على أساس الدستور، في وقت تدهورت فيه الحالة الاقتصادية بسبب الفساد المتجذر والانخفاض الحاد في أسعار النفط. وأشار إلى عودة الملايين من أفراد الأسر النازحة إلى المناطق المحررة وإنشاء جيش وطني وقوات أمن وطنية. وأشار أيضا إلى تحسن العلاقات مع جميع جيران العراق، بما في ذلك البلدان العربية. وأخيراً، أكد أن العمليات السياسية في العراق شهدت تخليا تدريجياً عن النُهج والخطابات الطائفية. ومن أجل كل هذا، يستحق هو وحكومته، وحكومة إقليم كردستان، ومختلف القوات والتشكيلات المسلحة، والشعب العراقي، كل التقدير والامتنان.

ويجب على العراق الآن أن يبني على هذه الأسس. وتعتزم الحكومة الجديدة البدء فورا، لا سيما فيما يخص توفير الخدمات والوظائف، وإصلاح الاقتصاد وتنشيطه، ومكافحة الفساد والروتين الإداري. وفي هذا الصدد، سيتطلب العراق استمرار دعم المجتمع الدولي ويعول عليه. ويجب ألا نخذل هذا البلد.

وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، تمت الموافقة على نتائج الانتخابات البرلمانية التي عقدت في إقليم كردستان، في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وعقدت الجلسة الأولى للبرلمان الإقليمي الجديد لكردستان في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، لكنه فشل في انتخاب رئيسه ونائبيه. ويعتزم الحزب الديمقراطي الكردستاني المهيمن الآن التشاور مع جميع الأحزاب السياسية في إقليم كردستان، ولا سيما الاتحاد الوطني الكردستاني بشأن تشكيل الحكومة.

وتعتزم الحكومة العراقية الجديدة اتخاذ تدابير قوية لمواصلة تحسين وتحقيق الأمن المستدام في جميع أنحاء البلد، وتكثيف الجهود لاجتثاث خلايا تنظيم داعش الإرهابية لمواجهة هذا التمرد.

والتقارير عن إلقاء القبض على إرهابيي داعش وقادتهم وعن القضاء على الخلايا النائمة والمخابئ ترد بشكل يومي تقريبا.

وقد نجحت التدابير الأمنية التي اتخذت من أجل تأمين حجاج الأربعين. وسجل دخول ما يقرب من مليوني زائر أجنبي، من بين الـ ١٥ مليون حاج، إلى العراق بشكل قانوني وآمن. وباءت بالفشل الجهود التي كانت ترمي إلى زعزعة هذه الحركة الجماعية.

وقد كانت معظم تحركات داعش في الأشهر الأخيرة، حسبما تفيد التقارير، عن طريق الصحراء إلى وسط العراق

ومحافظتي نينوى والأنبار على الحدود الغربية مع سورية. وردا على ذلك، نشر العراق الآلاف من القوات على الحدود مع ذلك البلد المجاور لكبح تنظيم داعش، الذي لا يزال يسيطر على العديد من المناطق عبر الحدود في مقاطعة دير الزور السورية. كما أن تنظيم داعش لا يزال نشطا في بعض المحافظات العراقية، ولا سيما في كركوك وصلاح الدين وديالى.

ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تدعو إلى العدالة والمساءلة عن الجرائم الدولية. وقد قامت البعثة، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بمشاركة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بإصدار تقرير بعنوان ''الكشف عن الأعمال الوحشية: المقابر الجماعية في الأراضي التي كانت سابقا خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة''. وقد تم اكتشاف ما لا يقل عن ٢٠٢ مقبرة جماعية في العراق، ويعتقد أنها تحتوي على رفات عدة آلاف من ضحايا الفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش. ويسرني أن أفيد بأن المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق من أجل تعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة بواسطة تنظيم داعش، السيد كريم خان، قد وصل إلى العراق في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، أنشأت البعثة فريقا استشاريا نسائيا بشأن المصالحة والسياسة في العراق، سيعمل كآلية للإدماج السياسي بغية كفالة إدراج صوت وشواغل وخبرات المرأة العراقية في العمليات السياسية التي تشكل المصالحة الوطنية على أساس مبادئ التعايش السلمي واحترام التنوع وعدم التمييز.

ولا يزال أكثر من ١,٩ مليون عراقي مشردين، لا سيما في شمال وغرب البلد، بعد ما يقرب من عامين على هزم داعش من قبل قوات الأمن العراقية وتحالف الحلفاء. وقد انخفض معدل العودة بدرجة كبيرة، على الرغم من أن ٤ ملايين شخص قد عادوا إلى ديارهم منذ نهاية النزاع. وتركز الجهات الفاعلة الإنسانية وكبير مستشاري البعثة لشؤون حماية المرأة كذلك على أفضل السبل لتعزيز مركزية الحماية حول النساء والأطفال الذين يُظَن انتماءهم إلى جماعات متطرفة.

ووالعائق الخطير أمام عودة المشردين داخليا هو أنالحاجة إلى تطهير المباني السكنية من الألغام من قبل الجهات الفاعلة لم تتم تلبيتها بعد. وقد وصل مرفق تمويل أنشطة تحقيق الاستقرار إلى معلم بارز، بإنجازه الآن ١ ٥١٧ مشروع في جميع قطاعات العمل في خمس محافظات محررة في البلد. وهناك ٢٤٥ مشروع جديد قُدمت بالفعل عطاءات بشأنها، غير أنها لن تكتمل من دون دعم إضافي من الجهات المانحة. وكذلك نحث الحكومة على البدء في تقديم مساهماتها في برامج التنمية العالمية الممولة من الجهات المانحة، بما في ذلك البرامج الإنمائية الدولية في إطار مرفق تمويل أنشطة تحقيق الاستقرار.

وربما تكون الحاجة إلى تحقيق نتائج ملموسة في المشاريع العامة فيما يتجاوز التركيز الحالي على المناطق المحررة أكثر وضوحا في محافظة ومدينة البصرة الجنوبية. فقد أدى مزيج من ندرة المياه وارتفاع مستويات التلوث في إمدادات مياه الشرب إلى إدخال أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص المستشفى بأعراض التهاب المعدة والأمعاء بين منتصف آب/أغسطس ومنتصف تشرين الأول/أكتوبر.

وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، ترأست حكومة العراق الاجتماع الرسمي الأول للجنة التنفيذية المعنية بالإنعاش والتعمير والتنمية. وهذه اللجنة الرفيعة المستوى مكلفة بتوفير منتدى للتنسيق من أجل التوجيه الاستراتيجي بشأن الأولويات الوطنية للمضي قدما بالعمل الذي قرر القيام به في المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق الذي عقد في الكويت في شباط/فبراير. وهذا يشير إلى عزم الحكومة التحول نحو التنمية والاستثمار.

ويسعدني أن أبلغ المجلس بأن الرئيس صالح وممثلين لوزارة الخارجية العراقية قد سلموا وزارة الخارجية الكويتية – في ١١ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر على الترتيب، بعد أكثر من عام

من الأعمال التحضيرية – العديد من الممتلكات المادية التي أخذت أثناء غزو الكويت، بما في ذلك ٣٠٠ ٢ كتاب، بما في ذلك أرشيف من أشرطة فيديو تابع لتلفزيون الكويت، وسيف، ولوحة فنية قيمة. إنني أرحب بإشارة الالتزام الواضحة هذه، من قبل حكومة العراق، بحل مسألة ملف القضايا العالقة المعقد مع الكويت. وقد أكد لي وزير خارجية العراق الجديد، السيد محمد الحكيم، عندما التقيت به في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أنه يولي أكبر قدر من الاهتمام لهذا الملف المهم ويدعمه.

وفي الختام، وبما أن هذا هو تقريري الأخير إلى مجلس الأمن بصفتي الحالية، أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، ولأسلافكم ولأعضاء مجلس الأمن على الدعم الذي تفضلتم بتقديمه لي خلال الثلاث سنوات وتسعة أشهر التي شغلت فيها منصبي. وأود كذلك أن أعرب عن أسمى آيات تقديري لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ولموظفي فريق الأمم المتحدة القطري على تفانيهم وروحهم المهنية وجهودهم الاستباقية والتزامهم الثابت بالعمل دعما للبعثة وولايات الأمم المتحدة خدمة للعراق وشعبه. وكذلك أعرب عن امتناني وتقديري للسيدة أليس والبول، نائبة الممثل الخاص للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية، وللسيدة مارتا رويداس، نائبة الممثل الخاص للشؤون الإنسانية والتنمية، على تعاونهما، وقيادتهما وإدارتهما لأنشطة الأمم المتحدة في جميع أنحاء العراق.

وأخيرا، أرحب ترحيبا حارا بخلفي، السيدة جانين هنيس – بلاشخارت، وأتمنى لها النجاح في قيادة البعثة ومساعدة العراق على تحقيق السلام المستدام والاستقرار والازدهار لشعبه. وأشجع السلطات ومجتمع العراق على تقديم ذات الدعم السخي والتعاون، اللذين أبدياهما لي خلال فترة ولايتي، للسيدة هنيس – بلاشخارت. لقد كان لي شرف خدمة الأمم المتحدة والعراق خلال فترة صعبة بصفة خاصة انتهت على ما يرام، رغم كل الصعاب والتشكك، بآفاق مستقبل واعد للبلد وشعبه.

فالعراق يشكل نجاحا، قصة إيجابية، في منطقة تميزت باتجاهات وتطورات سلبية عديدة. وقد أثبتت الأمم المتحدة في العراق أهميتها وستواصل البناء على الأسس الثابتة لشراكتها مع العراق وشعبه.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد كوبيش على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن شكرنا الخاص للممثل الخاص كوبيش على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن آخر التطورات في العراق، وأهنئه على خدمته الناجحة التي امتدت ثلاث سنوات وتسعة أشهر، وأشكره على قيادته الاستثنائية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق خلال هذا الفصل المحوري في تاريخ العراق. وأود أن أشكره، على الصعيد الشخصي، بعد أن عملت معه في العراق خلال النصف الأول من فترة ولايته، على جهوده التي لا تكل في ظل ظروف صعبة للغاية وعلى مشورته المتسقة والحكيمة وصداقته طوال هذه السنوات. وقد برهنت لنا جميعا قدرته على العمل مع أصحاب المصلحة العراقيين من جميع مناحي الحياةعلى دور البعثة الحيوي في تيسير الحوار السياسي الحاسم وأظهرت إمكانات البعثة الضخمة لإحداث أثر إيجابي في العراق. كما نتطلع، إلى جانب سائر أعضاء مجلس الأمن، إلى العمل عن كثب مع خليفته، الممثلة الخاصة المعينة جانين هنيس – بلاشخارت عندما تبدأ فترة ولايتها في كانون الأول/ديسمبر.

منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (انظر S/PV.8324)، انتخب العراق رئيسا ورئيسا للوزراء جديدين، الأمر الذي يستحق تهنئة مجلس الأمن. إن حكومة العراق الجديدة على استعداد لبذل جهود جادة تحدد مسار تاريخ البلد لعقود مقبلة.

ونشجع الحكومة الجديدة على التركيز على معالجة الفساد وتقديم الخدمات الأساسية للشعب كافة، بما في ذلك مجتمعاته المتنوعة العديدة من جميع الأعراق والأديان. كما ندعو قادة العراق الجدد إلى تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها على جميع المستويات.

وقد تعهدت الولايات المتحدة بالعمل عن كثب مع الرئيس صالح ورئيس الوزراء عبد المهدي ورئيس مجلس النواب الحلبوسي لتحقيق الاستقرار والأمن والازدهار للعراقيين كافة. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي إنجازه، وسيحتاج العراق إلى قيادة جريئة. ومصداقية الحكومة الجديدة تتوقف على توفير الوصول إلى فرص العمل والمياه النظيفة والكهرباء. ومن الضروري أن تقدم الحكومة هذه الخدمات الأساسية في أسرع وقت ممكن.

كما ندعو الحكومة الجديدة إلى ضمان العودة الطوعية والآمنة والكريمة للمشردين داخليا الذين عانوا كثيرا من الإرهاب على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ولا يمكن للفظائع التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية أن تمر دون عقاب، وندعو الحكومة الجديدة للعمل بشكل وثيق مع فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة المنشأ حديثا من أجل تعزيز المساءلة عن الجرائم التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية بغية الإسراع ببدء التحقيقات القائمة على أساس الأدلة على الأرض، وفقا لما نص عليه القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧).

ولأن العراق ما زال يعاني من التهديدات الإرهابية، حتى بعد هزيمة داعش، علينا أن نتذكر أن أي تهديد بالعنف لن ينال من همة الشعب العراقي. وتشجعنا قصص العديد من العراقيين الذين عادوا إلى ديارهم، وبدأوا في إعادة بناء مجتمعاتهم. وتؤكد ولاية بعثة الأمم المتحدة أهمية دعم العراق وتلبية احتياجات جميع العراقيين، بمن فيهم النساء والشباب وأعضاء جميع الطوائف الدينية والعرقية. ونشجع بقوة القادة الجدد للعراق على العمل بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات الفريدة لتلك الجماعات والأفراد كجزء أساسي من جهود المصالحة الوطنية والمجتمعية الأوسع التي يحتاج العراق إلى القيام بها. كما ينبغي لقادة العراق الجدد العمل عن كثب مع البعثة للمساعدة على تهيئة الظروف التي تمكن الشعب العراقي من تشكيل مستقبله دون تدخل خارجي.

لقد دخل العراق مرة أخرى في لحظة حاسمة في تاريخه، واتخذ خطوات كبيرة نحو مستقبل أكثر استقرارا وأمنا وديمقراطية. وأمام قادة العراق الآن مهمة إظهار أنهم قادرون على الوفاء بالتطلعات الكبيرة لشعبهم. والولايات المتحدة مستعدة لدعم العراق في تحقيق ذلك الهدف.

السيد العتيبي (الكويت): أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطته الإعلامية القيمة.

على الرغم من مواجهة العراق للعديد من التحديات في مرحلة ما بعد داعش، فقد استطاع الشعب العراقي إثبات قدرته على بناء وطنه ومواجهة تلك التحديات الماثلة أمامه ترسيخا لمبادئ العمل الديمقراطي، وذلك بدءا من إجراء انتخابات برلمانية في منتصف أيار/مايو الماضي ومجريات اعتماد نتائجها وما أعقبها من تداول سلمي للسلطة. وصولا إلى تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، وكان ذلك كله ضمن المدة الدستورية.

لذلك، يطيب لي أن أغتنم هذه المناسبة لكي أتقدم، باسم دولة الكويت، بخالص التهنئة للعراق، قيادة وحكومة وشعبا، بمناسبة انتخاب فخامة السيد برهم صالح رئيسا لجمهورية العراق، وسعادة السيد محمد الحلبوسي رئيسا لمجلس النواب، وتكليف دولة السيد عادل عبد المهدي برئاسة الحكومة الجديدة في العراق. ونحن على يقين تام بأنهم جميعا أهل للثقة التي وضعت فيهم، متمنين لهم كل التوفيق والنجاح في كل ما فيه

خير للعراق الشقيق ومصلحته، بما يحقق جميع تطلعات شعبه الكريم، الذي يستحق العيش في دولة مستقرة ومزدهرة وآمنة. وكلنا أمل في أن تنتهي الحكومة العراقية من وضع اللمسات الأخيرة لتشكيلها، لأن فترة ما بعد الانتخابات تعتبر مرحلة حاسمة للعراق. وإننا نرى أن هذه التطورات الإيجابية صفحة واعدة نأمل أن تنعكس إيجابا على الوضع في العراق، بل وفي المنطقة بأسرها.

لقد آن الأوان للعراق لكي يستعيد عافيته من بعد ما شهده خلال السنوات الأخيرة من أحداث مؤلمة خلال تصديه لتنظيم داعش الإرهابي. وفي الوقت ذاته، تجدد دولة الكويت تضامنها مع العراق، قيادة وشعبا وحكومة، في أي خطوات يخطوها لدحر الإرهاب وترسيخ الوحدة الوطنية العراقية، مع الحفاظ على وحدة وسيادة الأراضي العراقية وسلامتها. ونرحب بالزيارة الأخيرة لرئيس جمهورية العراق، السيد برهم صالح إلى الكويت منذ يومين، والتي تعكس تطور العلاقة بين البلدين والرغبة الصادقة والجادة لقيادة البلدين لتعزيزها ونقلها إلى أفق أوسع لما فيه مصلحة وخير شعبي البلدين.

واسمحوا لي الآن أن أتطرق في بياني إلى مسألتين: أولا، المسؤوليات المناطة ببعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق؛ ثانيا، الالتزامات المتعلقة بالمفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية.

فيما يخص مسؤوليات بعثة الأمم المتحدة، يطيب لي بداية أن أثني على ما تقوم به أسرة الأمم المتحدة في العراق من جهود رامية إلى بناء مستقبل واعد للعراق، وذلك بتقديم المشورة والمساعدة من خلال عملها جنبا إلى جنب مع حكومة وشعب العراق وجميع أصحاب المصلحة في إطار شراكة تتمثل في البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في العديد من المجالات التي تشتد الحاجة إليها.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على استمرار دعم دولة الكويت الكامل وتعاونها مع البعثة والفريق القطري من أجل إنجاز مهامهما على أكمل وجه، والهدف من ذلك تحقيق توافق بين احتياجات العراق والأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة هناك. وإذ ندرك حجم الظروف والتحديات الكبيرة التي تواجه العراق، والتي توضح حاجته إلى دعم المجتمع الدولي ومساندته لضمان أمنه واستقراره، فإننا مقتنعون تماما بأن تحقيق الأمن والاستقرار لا يمكن فصله عن التنمية المستدامة بمختلف ابعادها.

ونحن مقتنعون تماما بأن الأمن والاستقرار لا يمكن أن يتحققا بدون تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها. لذلك، نرى أن الوقوف إلى جانب الأشقاء في العراق وتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة لهم في مختلف المجالات أمر مسلم به استجابة لاحتياجات الشعب العراقي.

إن تعهداتنا التي قطعناها في مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، الذي استضافته الكويت في شباط/فبراير بالتعاون مع العراق والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، إنما تدل على التضامن الدولي والإقليمي المستمر على جميع المستويات في دعم الأشقاء في العراق إسهاما في تخفيف الأعباء التي تكبدوها في محاربة تنظيم داعش الإرهابي. ونخص بالذكر برامج إعادة تأهيل المدن المحررة من الإرهاب وإعمارها، فضلا عن تحملنا مسؤولياتنا إزاء الأوضاع الإنسانية التي يواجهها الأشقاء في العراق. كان هذا يمثل الاستجابة الواقعية للنداءات الإنسانية للأمم المتحدة لرفع معاناة الشعب، خاصة النازحين منهم، وذلك لتمكين العراق من تحقيق رؤيته المستقبلية لبناء عراق جديد وموحد.

وما يقلقنا في هذا السياق أن الجماعات الإرهابية لا تزال تمثل تهديدا لأمن العراق واستقراره، بما في ذلك المنطقة، على الرغم من هزيمة داعش في العراق. وهذا ما يحتم علينا جميعا مواصلة بذل جهود إضافية تتميز بالمرونة، فضلا عن اتخاذنا

المزيد من التدابير الحاسمة لتحجيم تلك الأنشطة والممارسات وصولا إلى مساءلة مرتكبي تلك الجرائم المروعة وتقديمهم للعدالة. إن دولة الكويت تعول هنا على الجهود التي ستبذلها السلطات العراقية في ملاحقة مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية، بالتنسيق والتعاون مع الآلية الدولية المعنية بجمع الأدلة التي أنشأها مجلس الأمن وفقا للقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧). وتلك إجراءات تمثل جانبا من الإطار المنهجي الشمولي للقضاء على الإرهاب.

أنتقل الآن إلى مسألة الالتزامات الدولية والمسائل الإنسانية المتبقية والمتعلقة بالمفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية. وأهميتها ترتكز على ما لها من طابع إنساني وأبعاد شرعية وقانونية. إن دولة الكويت تقدر الحرص الدائم للمجلس على متابعة تنفيذ جميع الالتزامات التي نصت عليها قراراته ذات الصلة، وخاصة تلك المتعلقة بالالتزامات التي ما زالت متبقية منذ تحرير دولة الكويت في عام ١٩٩١. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالتوجه والرغبة الجادة لدى العراق الشقيق للوفاء بكافة التزاماته الدولية المتبقية تجاه دولة الكويت، وهي تعهدات تثمنها الكويت. وفي الوقت نفسه، نجدد استعدادنا التام لتقديم الدعم والمساندة التي يحتاجها العراق من أجل التسريع بعملية تنفيذ الالتزامات المتبقية التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي الوقت نفسه، نحث بعثة الأمم المتحدة على متابعة ومواصلة تنفيذ ولايتها فيما يتعلق بمتابعة مسألة الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات، بما فيها المحفوظات الوطنية، وذلك وفقا للقرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، حيث أن الخطوات التي اتخذت حتى الآن غير كافية، والدليل على ذلك هو عدم وجود تقدم يذكر منذ عام ٢٠٠٤.

ونؤكد أن دولة الكويت لم ولن تدخر أي جهد في دعم المساعي المبذولة طوال السنوات الـ٢٨ الماضية أملا في معرفة مصير أبنائها المفقودين من الرعايا الكويتيين وغيرهم من رعايا البلدان الثالثة. ولا يسعنا هنا إلا أن نقدّر الجهود المبذولة من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر من خلال رئاستها للجنة الثلاثية واللجنة الفنية المنبثقة عنها، في سعيهما لإنجاز مسؤولياتهما لإغلاق ملف هذه القضية الإنسانية على النحو المطلوب.

وفي الوقت ذاته، أود أن أشكر كلاً من المملكة المتحدة وجمهورية فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على مساهماتها الإيجابية المتمثلة في تزويد اللجنة بصور الأقمار الصناعية للمنطقة وخرائط تعود لفترة العامين ١٩٩٠-١٩٩٢. وأملنا هنا في ترجمة تلك المساهمات إلى نتائج إيجابية على أرض الواقع.

وهناك جانب آخر للالتزامات المتبقية أود أن نلفت انتباه المجلس إليها، وهي مسألة الممتلكات الكويتية، بما فيها المحفوظات الوطنية، وأن هذه المحفوظات تشكّل بالنسبة لنا ثروة تاريخية وإرثا هاما للذاكرة الوطنية بالنسبة لدولة الكويت وشعبها. ومما يدعو للأسف، أن مصير المحفوظات لا يزال في حكم المجهول، ونتطلع إلى اتباع نهج جديد ومبتكر يكفل لنا تحقيق تقدم في هذا الملف. ونرحب في هذا السياق بالجهود التي بذلتها السلطات العراقية لتسليم دولة الكويت الكتب والممتلكات الأخرى التي تم العثور عليها، على الرغم من استغراق الأعمال التحضيرية لتلك العملية فترة تزيد على عام.

وختاما، فإن دولة الكويت تقدر الجهود القيّمة التي بذلها السيد كوبيش، بصفته رئيسا لبعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام في العراق. ونثني على تفانيه واهتمامه الشخصي بهذه الولاية خلال السنوات الثلاث الماضية، متمنين له كل التوفيق والنجاح في مسؤولياته المستقبلية.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشاطر الآخرين شكر الممثل الخاص يان كوبيش على إحاطته التي تأتي في وقت حرج بالنسبة العراق. وأرحب أيضا بالتزامه الشخصي بأداء العمل الذي كان يؤديه بعزم مثالي وفي ظروف

بالغة الصعوبة. وسأناقش أحدث التطورات المتعلقة بالعملية الانتخابية والتحديات المتبقية التي يجب التصدي لها حتى ينعم العراق بالاستقرار والرخاء ومشاركة الجميع. وتؤكد فرنسا دعمها الكامل لتلك الجهود وللعمل الذي تؤديه الأمم المتحدة.

أولا، وكما أوضح السيد يان كوبيش لتوه، فقد شهدنا تحولا حاسما في العراق في العام الماضي، وتمكّن العراق من هزيمة داعش عسكريا ومواجهة تحدي الانتخابات البرلمانية وعملية الانتقال السياسي. وعلى الرغم من الصعوبات، فإن تنظيم العملية الانتخابية السلمية في حدود الجدول الزمني الذي حدده الدستور – أي بعد مرور عام على تحقيق النصر العسكري على داعش – يدلُّ على تعافي البلد. ونرحب بذلك التقدم المحرز وبتعيين السلطات العراقية الجديدة.

وعلى الرغم من البيئة الإقليمية والاجتماعية المتوترة، فقد أثبت تشكيل الحكومة تحمُّل مختلف الجهات الفاعلة لمسؤوليتها خلال الفترة الانتقالية. ومن المتوقع أن تكون الشخصيات القيادية التي برزت في أعقاب العملية، بمن فيها رئيس الوزراء، عناصر تمكينية قوية لبناء المستقبل. ويحدونا الأمل في تأكيد تعيين الوزراء الثمانية المتبقين في أقرب وقت ممكن. ويجب على الحكومة العراقية الجديدة أن تولي الاهتمام اللازم ودون إبطاء لوضع خريطة طريق الإصلاح الانتخابي والاقتصادي والمالي، فضلا عن إصلاح القطاع الأمني، نظرا لحتميتها جميعا.

ثانيا، لئن كان لهذا الاتجاه الإيجابي المبشر أن يستمر، فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. أولا، لا يزال استقرار العراق – وهو أمر بالغ الأهمية لمنع عودة ظهور داعش بأي شكل من الأشكال – مسألة رئيسية بالنسبة للمنطقة ولأمننا الوطني أيضا. وسنواصل التعبئة والتأهب الحاليين في مكافحة الإرهاب، جنبا إلى جنب مع قوات الأمن العراقية ودعما للجهود التي يبذلها التحالف الدولي لمكافحة داعش بهدف وضع حد نهائي لذلك التهديد.

وفي الميدان، لا يزال العراق يواجه التحديات الناجمة عن حالة نحو مليوني شخص من المشردين داخليا والذين يجب أن يستمر تقديم المساعدات إليهم. ويشمل الهدف الرئيسي للمجتمع الدولي – الحفاظ على الاستقرار في البلد – المساعدة في العودة الطوعية والآمنة للمشردين، وكفالة الأمن وإزالة الألغام واستعادة الخدمات الأساسية، وهي متطلبات تظل بدونها آفاق العودة المستدامة للمشردين قائمة. لكن وبوجه عام، وهو ما ظلت فرنسا تؤكده باستمرار، فلا سبيل إلى دحر الإرهاب إلا عن طريق المصالحة الوطنية والحوكمة الشاملة التي تحقق مصالح جميع قطاعات المجتمع العراقي. وستواصل فرنسا الالتزام بمساعدة الحكومة العراقية الجديدة على مواجهة التحديات التي تنطوي عليها المصالحة الوطنية والحوكمة الشاملة.

وأشدد على أهمية دور المرأة في العملية السياسية. وتدعو فرنسا إلى إحراز تقدم في ذلك المجال. وأشير أيضا إلى الدور الهام الذي يؤديه نظام العدالة العراقي، الذي لا بد أن يكون منزها وخاليا من العيوب. ويجب أن يؤدي دوره في ضمان تقديم جميع المسؤولين عن الجرائم للمحاكمة، في احترام لسيادة القانون. ونشجع أيضا الجهود المبذولة لاستئناف المفاوضات مع أربيل لحل المنازعات المعلّقة. ويتطلب تحقيق الاستقرار في البلد أن يُعطَى الأكراد المكانة اللائقة بهم في ظل عراق موحد ويحترم تنوع نسيجه الاجتماعي. وفي ذلك الصدد، تشيد فرنسا بالتدابير التي وضعها يان كوبيش والتي تكتسي أهمية حاسمة في حل الأزمة الناجمة عن الاستفتاء على الاستقلال.

وتعتبر الأولوية التي يجب علينا جميعا إيلاؤها لإعمار البلد أحد العناصر الأساسية لبناء مستقبله. ولن يتسنى للعراق توطيد مؤسساته إلا إذا عجّلت الحكومة الجديدة بتنفيذ برنامج التعافي وبناء القدرة على الصمود الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، والذي أيده المجتمع الدولي بأسره. وأذكِّر مرة أخرى بأن العراق لن يتمكن من تحقيق عملية إعادة

البناء الوطني إن ظل رهينة للتوترات الإقليمية. وعليه، فإن سياسة النأي بالنفس أمر حتمي سواء بالنسبة للقادة العراقيين أو للقوى الخارجية.

وأخيرا، أود أن أؤكد مرة أخرى دعم فرنسا الكامل لشعب العراق في مواجهة تلك التحديات ذات الصلة بسيادته ووحدة بلاده. وفي ذلك الصدد، تبرعت فرنسا بنحو ٦٠ مليون يورو للعراق منذ عام ٢٠١٧، بالإضافة إلى قرض ميزانية بقيمة ٤٣٠ مليون يورو. وتستند تلك المعونة إلى الاستجابة للاحتياجات الإنسانية ودعم تحقيق الاستقرار في الأراضي المحررة من سيطرة تنظيم داعش. وتعتزم فرنسا أيضا تقديم الدعم الكامل للعراق خلال مرحلة إعادة البناء التي بدأت للتو، وستواصل تعاونها التام مع الشعب العراقي خلال الأشهر المقبلة.

ختاما، أود أن أشيد بالدور الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بقيادة يان كوبيش، ولا سيما خلال الأشهر القليلة الماضية. وقد أصبح العراق أقوى وأكثر شمولا واستقرارا اليوم. وحري بنا جميعا أن نتقدم بالشكر إلى يان كوبيش على إسهاماته الهامة في إحراز ذلك التقدم، وتشجيعه للبعثة على مواصلة إعطاء الأولوية لدعم عملية المصالحة الوطنية والحوكمة.

السيد آدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكر السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطته الممتازة، ويعرب عن تقديره للعمل الذي أنجزه منذ عام ٢٠١٥. وإذ توشك ولايته على الانتهاء، فإن من واجبنا أن نعرب عن امتناننا وإعجابنا به وبكامل فريق موظفيه العاملين في البعثة.

وعقب إجراء الانتخابات البرلمانية بصورة ناجحة في ١٢ أيار/مايو، انتخب مجلس النواب العراقي انتخابا حرا، السيد برهم صالح، رئيسا للجمهورية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وسيمكّن تعيين السيد عادل عبد المهدي، رئيسا للوزراء تشكيل الحكومة الجديدة في الوقت المناسب، والتي يتسنى لها التصدي، في جملة أمور، للمسائل الأمنية، بما في ذلك التهديد المستمر الذي تمثّله الدولة الإسلامية في العراق. وعلاوة على ذلك، أسفرت الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس صالح إلى الكويت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر عن مناقشات بشأن تعزيز العلاقات بين الدولتين. وبالمثل، فإن من المرجح أن تسهم النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، الذي نُظِّم تحت رعاية الأمم المتحدة والعراق والكويت، في زيادة تعزيز ذلك التعاون في المنطقة.

وتأمل كوت ديفوار في أن تتمكن الحكومة الجديدة، التي تم تشكيلها عبر مشاورات مختلفة، من تهيئة الظروف المفضية إلى المصالحة الحقيقية بين فئات الشعب العراقي وتحقيق الاستقرار الدائم، فضلا عن احترام الوحدة والتنوع العرقي والاجتماعي والسياسي. ويجب على الحكومة ألا تدخر وسعا في مواجهة التحديات العديدة التي تواجهها، والتي تشمل، في جملة أمور، إيجاد حلول مستدامة لمسألة العودة الكريمة للمشردين داخليا عن طريق توفير الخدمات الإدارية والاجتماعية الأساسية لهم، في ذات الوقت الذي تواصل فيه تكثيف جهود إعادة إعمار المناطق المتضررة من النزاع وضمان تمثيل المرأة على قدم المساواة في المؤسسات وهيئات صنع القرار.

وترحب كوت ديفوار بالحوار البنّاء القائم بين الحكومة المركزية للعراق وسلطات منطقة كردستان المتمتعة بالحكم الذاتي، والذي يهدف إلى إيجاد حل سلمي للنزاع الناجم عن استفتاء ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بشأن تقرير مصير كردستان. وقد مكنت مبادرة الحوار من إعادة فتح مطاري إربيل والسليمانية أمام الرحلات الدولية. ويأمل بلدي أن يمكّن الاجتماعان المقبلان بين رئيس وزراء العراق والسيد نيجيرفان بارزاني، رئيس وزراء إقليم كردستان، في نهاية المطاف من تسوية مسألة الحدود

الداخلية المتنازع عليها ووضع محافظة كركوك، فضلاً عن إدارة النفط والغاز والإيرادات المتأتية من تلك الموارد.

ويرحب وفد بلدي بالجهود التي تبذلها حكومة العراق والمجتمع الدولي لمحاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة. كما نُرحّب بزيارة بعثة تقييم الاحتياجات المنبثقة عن ”فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام“ للعراق في ٣٠ نيسان/أبريل، فضلاً عن تعيين السيد كريم أسعد أحمد خان في ٣١ أيار/مايو لرئاسة فريق التحقيق، عملاً بالأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧). ويمثل الاكتشاف الأخير لمائتي مقبرة جماعي تحوي آلاف الجثث في المناطق التي كانت خاضعة سابقا لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام دليلا مقنعا على الحاجة الملحة إلى أن يكثف فريق التحقيق عمله على أرض الواقع وأن ينشئ قاعدة بيانات وطنية مماثلة لتلك التي أنشئت في البوسنة وفي رواندا لتحديد هوية ضحايا هذه الوحشية في أقرب وقت ممكن.

ويحث بلدي المجتمع الدولي على مواصلة تركيز الاهتمام على جهود إعادة الإعمار التي تضطلع بها السلطات المركزية العراقية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج إصلاح القطاع الأمني، حتى يتمكن البلد من الحفاظ على قوات دفاع وأمن مهنية تلتزم باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): تاريخياً، كان العراق عاملاً هاماً للاستقرار في الشرق الأوسط. وتؤيد روسيا الخطوات البنّاءة الرامية إلى تعزيز الحالة السياسية الداخلية في العراق وكفالة أمن البلد وتنميته الاجتماعية والاقتصادية في ظل الاحترام الكامل لسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. ونحيط علماً بالمساهمة الهائلة للأمم المتحدة والممثل الخاص كوبيش في تحقيق استقرار الحالة في العراق. ونعلم أن هذا نتيجة قدرته على إقامة حوار بناء قائم على الاحترام المتبادل بين جميع الأطراف السياسية المعنية في العراق.

ويسعدنا أن الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أيار/مايو قد توجت بانتخاب القيادة العليا للجمهورية. ونشدد على أن روسيا تحترم الاختيار السيادي للشعب العراقي ونحث الجميع على أن يحذو حذونا.

ونرحب بالجهود الناجحة والدؤوبة لشركائنا العراقيين في مكافحة التهديدات الإرهابية. فقد بُذل الكثير على صعيد مكافحة الإرهاب، وسُددت ضربة قاصمة لما تسمى بخلافة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونعتقد أن ذلك تحقق جزئياً بفضل الحرب التي لا هوادة فيها على الإرهاب في سورية المجاورة. وقد أسهمت روسيا في ذلك الجهد. ولكن على الرغم من هذه النجاحات، فإن الحالة الأمنية في العراق لا تزال هشة. ولا يزال أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية ناشطين في عدد من المحافظات العراقية، حيث يختبئون في مناطق يصعب الوصول إليها أو ينتحلون صفة اللاجئين أو السكان المحليين. ولا تزال الهجمات الإرهابية سلاحهم المفضل. ونحن نُدين بصورة قاطعة كل أعمال الإرهاب، ونُعرب عن تعاطفنا مع حكومة وشعب العراق وأسر الضحايا، ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل. ونعتقد أن الطريقة الوحيدة الفعالة لمكافحة هذا التحدي تتمثل في تنسيق جهودنا في مكافحة الإرهاب. ولا تزال مبادرة الرئيس الروسي بوتين لإنشاء تحالف واسع النطاق من الدول لأجل مكافحة الإرهاب في محلها كما كانت دائماً.

إن إنعاش الاقتصاد والمجال الاجتماعي وسبل العيش على الصعيد الوطني عموماً أمر بالغ الأهمية للقيادة العراقية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد بغداد على وضع تدابير شاملة ترمي إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ونُنوّه في هذا الصدد بالمؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق المعقود في شباط/فبراير في الكويت.

ونود أن نلفت الانتباه إلى أولوية تقديم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين داخلياً، والتي أبرزها، بالمناسبة، الأمين العام في تقريره الأخير عن الحالة في العراق (S/2018/975). وغني عن القول إنه لا بد من القيام بذلك على نحو مشترك ودون ازدواجية في المعايير، سواء في العراق أو سورية أو في أي سياق مشابه.

ولطالما قدمت روسيا دعما سياسيا وعمليا للجهود التي تبذلها القيادة العراقية على الصعيد الأمني ولتطبيع الحالة على المدى الطويل. فنحن نساعد في تعزيز الجيش العراقي وتنفيذ التعاون الفعال بشأن القضايا الأمنية الإقليمية في إطار مركز التنسيق الرباعي في بغداد، ونعمل على توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية. ونرحب باستخدام بغداد قنوات الاتصال الثنائي مع الشركاء في المنطقة وتنفيذها لسياسة حسن الجوار وتطبيع العلاقات مع القوى الإقليمية. وتستحق رغبة بغداد والكويت في العمل على إيجاد حل في أقرب وقت ممكن للقضايا الإشكالية الموروثة الناجمة عن حرب الخليج الأولى دعماً خاصاً. وقد ساهم السفيران الروسيان فورونتسوف وتاراسوف أيضاً، بصفتهما منسقين رفيعي المستوى للأمم المتحدة في مراحل مختلفة من العملية، في حل هذه القضية الإنسانية.

ويساورنا القلق إزاء الآثار السلبية المحتملة على الحالة السياسية الداخلية الهشة في العراق نتيجة التصعيد المصطنع للحالة المتعلقة بجمهورية إيران الإسلامية. إن من حق العراق بناء وتطوير علاقات طبيعية مع جيرانه الإيرانيين، وليس لأحد الحق في أن يقوض تلك العلاقات. ونود أن نؤكد مرة أخرى على أهمية إطلاق آليات الحوار في المنطقة بدلاً من الجزاءات والتهديدات، لا سيما مع توافر الخبرة المكتسبة من هذا النوع من التعاون وتطورها.

وستواصل روسيا القيام بدور فعال في الشرق الأوسط، استناداً إلى العلاقات التاريخية الودية والسليمة مع العراق وغيره من دول المنطقة. ونحن مستعدون للتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين. وستحظى جهودنا المشتركة بمساعدة كبيرة عن طريق تعزيز هيكل الأمن والتعاون استناداً إلى الافتراض بأن أي مسألة قد تنشأ يمكن حلها من خلال الحوار القائم على الاحترام المتبادل، وليس التهديد باستخدام القوة.

ونود أن نختتم بنبرة إيجابية فيما يتعلق بعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. إننا نعتقد أنها ينبغي أن تواصل إيلاء الأولوية للمساعدة في تعزيز عمليات المصالحة الوطنية التي لا غنى عنها لتحقيق استقرار البلد على المدى الطويل. ومن جانبنا، وفي جميع اتصالاتنا مع كل القوى السياسية العراقية، فإننا نشجعها على توحيد جهودها عن طريق الحوار الشامل للجميع الرامي إلى التوصل إلى اتفاقات بتوافق الآراء، تأخذ مصالح جميع الطوائف العرقية والدينية في الاعتبار. ونود أن نعرب عن امتناننا لجميع موظفي البعثة الذين يعملون في ظروف صعبة، وبشكل شخصي للممثل الخاص كوبيش. ونقدّر كثيراً الصفات المهنية والشخصية التي يتصف بها، مما أتاح له إمكانية كسب احترام جميع القوى السياسية العراقية، ونتمنى له كل النجاح في منصبه الهام الجديد.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نعرب عن الشكر الخاص للسيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام، على عمله المثمر والفعال لأكثر من ثلاث سنوات بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في وقت حرج بالنسبة إلى العراق. وتشيد كازاخستان بجهوده القديرة والدؤوبة للتكيف مع التحديات المتعددة وللمساعدة في توجيه العراق على مسار إيجابي نحو الانتعاش والتنمية. ونؤيد الجهود التي تبذلها البعثة لمساعدة الشعب العراقي وتشجيع الحوار السياسي وإنشاء المؤسسات الحكومية.

ونهنئ العراق على انتخاب رئيسه الجديد، فخامة السيد برهام صالح، وتنصيب رئيس الوزراء المعيّن عادل عبد المهدي، وعلى التشكيل الجزئي للحكومة الجديدة. وتعرب كازاخستان

عن خالص التهنئة إلى البرلمان والشعب وجميع الأطراف السياسية الفاعلة في العراق على جهودها الرامية إلى التغلب على التحديات الخطيرة وبناء المؤسسات الحكومية. ونقرّ بأن هذه خطوات جريئة نحو تعزيز الديمقراطية وبناء الدولة وتوحيد المجتمع العراقي حول دستور البلد.

وتعرب كازاخستان عن الأمل في أن تتخذ الحكومة الجديدة في العراق، على سبيل الأولوية، تدابير لاستعادة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية وتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان المحليين. وتدعو كازاخستان ممثلي مختلف الأحزاب السياسية لدعم رئيس الوزراء المعين حديثا. فدعمهم ضروري لتحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين، وتلبية احتياجات الناس، وتعزيز الاقتصاد العراقي. ويحدونا الأمل في أن يقدم كبار المسؤولين في العراق إسهاما هاما في منع التوترات الدينية والقبلية في البلد.

وتؤكد كازاخستان من جديد على موقفها بشأن الالتزام بسلامة العراق الإقليمية ووحدته واحترام سيادته. ونحن بالتأكيد ندعم إجراء حوار مستمر وبناء بين الحكومة الاتحادية للعراق والحكومة الإقليمية في كردستان العراق. ونشيد بحقيقة أن الحكومة تواصل عملية انتخاب كبار المسؤولين على الرغم من الوضع المتوتر في الشرق الأوسط، والتهديدات التي يشكلها تنظيم داعش، وصعوبة الحالة الاجتماعية والاقتصادية الداخلية. ونشعر بالثقة في أن الحكومة العراقية الجديدة ستسعى لانتهاج سياسة خارجية مستقلة وعدم إيلاء أي اهتمام لمصالح مختلف الأحزاب السياسية والقوى الخارجية.

وندين بشدة التفجيرات المميتة التي وقعت مؤخرا واستهدفت المناطق السكنية في بغداد ومدينة الصدر، ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين. ومما لا شك فيه أن تلك الجرائم والأفعال تهدف إلى تحطيم معنويات العراقيين، ولا سيما سكان بغداد، الذين بدأوا يجنون ثمار السلام والذين يخشون خروج قطار التقدم المطرد في بلدهم نحو تحقيق الاستقرار عن مساره. ومن المؤكد أن وحدة الناس والجهود الحاسمة التي تبذلها قوات الأمن ستؤدي إلى إحباط مخططات الإرهابيين.

ونثني على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لما تبذله من جهود من أجل العمل مع المجتمع المدني، ولا سيما المجموعات النسائية، بهدف تعافي العراق. فيمكن للمرأة، بمجرد تمكينها، أن تسهم مساهمة حيوية في عملية السلام، من خلال القيام بدور قيادي في اتخاذ القرارات والتعبئة على مستوى القواعد الشعبية. كما نقدر التزام الممثل الخاص بإشراك الشباب في التدريب على بناء الديمقراطية والأنشطة الإنمائية الأخرى. وتكتسي التوعية المجتمعية والبرامج البناءة أهمية خاصة لمنع الشباب من الانزلاق مرة أخرى إلى التطرف العنيف.

وقد شعرنا بالحزن والفزع لاكتشاف أكثر من ٢٠٠ مقبرة جماعية تحتوي على رفات الآلاف من الضحايا في مناطق من البلد كانت تسيطر عليها داعش. وندين بشدة هذه الجرائم المروعة التي ارتكبت في العراق، والتي سببت صدمة هائلة لا يمكن تصورها لأسر الضحايا. وتؤكد تلك المأساة مرة أخرى على أنه لا بد من اتخاذ جميع التدابير للقضاء تماما على هذا الشر وعدم السماح بظهوره في أماكن أخرى. ونؤيد رأي الممثل الخاص كوبيش وعزمه على أن تحديد الظروف المحيطة بالخسائر الكبيرة في الأرواح ستكون خطوة هامة في حالة الحداد التي تعيشها الأسر وطوال رحلتهم لتأمين حقهم في معرفة الحقيقة وإقامة العدالة.

ونرحب باتصال البعثة مع وزارة خارجية العراق وسفارة الكويت في بغداد لتحديد موعد رسمي لتسليم المجموعة الأولى من الممتلكات الكويتية التي عثر عليها. ونشيد بوزارة خارجية العراق لاستعدادها تسليم الممتلكات الكويتية إلى البعثة للحفاظ عليها حتى يحدد الطرفان موعد لنقلها. كما نرى أنه من المهم أن يساهم إغلاق ملف المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية،

في تطبيع العلاقات بين البلدين الشقيقين. ونطلب من الآلية الثلاثية الأطراف المثابرة وإبقاء هذه المسألة قيد النظر.

وينبغي أن يظل المجتمع العالمي ملتزما بدعم العراق حكومة وشعبا في مختلف مساعيه التاريخية، وستكون كازاخستان شريكا قويا في الإجراءات والعملية المتعددة الأطراف. ونتقدم بالشكر مرة أخرى للممثل الخاص المنتهية ولايته، يان كوبيش على تفانيه ومساهمته في تسوية المسائل العراقية، وأتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

السيد ميزا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن قديرنا لعقد هذه الجلسة وللإحاطة الإعلامية الهامة التي قدمها السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

تتابع بيرو عن كثب التطورات الأخيرة في العراق. ونحيط علما باختتام العملية الانتخابية. ونعتقد أن إعادة فرز الأصوات وتسوية الشكاوى المسجلة يعكسان الأداء السليم للمؤسسات وسيادة القانون التي يتطلبها البلد لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ونتوقع الإسراع بإنشاء حكومة جديدة قادرة على مواجهة التحديات الهامة والملحة التي يواجهها البلد والاستجابة للمطالب المشروعة للمواطنين بهدف بناء سلام مستدام في العراق والمنطقة في مرحلة جديدة في أعقاب إرهاب داعش.

ونشدد على أهمية زيادة مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية للبلد. وننضم إلى الأمين العام في دعوة الزعماء السياسيين ومجلس النواب إلى الوفاء بالتزامهم بانتخاب نساء لمناصب سياسية رفيعة المستوى.

وعلاوة على ذلك، نلاحظ مع القلق الاحتجاجات التي اندلعت في البصرة، من بين أماكن أخرى، حيث احتشد الناس لطلب اتخاذ المزيد من الإجراءات الفعالة من قبل السلطات لحل مشاكل أساسية من قبيل نقص المياه، وهشاشة الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب. ويؤسفنا أن الطبيعة العنيفة لبعض الاحتجاجات والقمع الذي أعقبها قد أسفرت عن حدوث وفيات. ونسلم بحق المواطنين في الاحتجاج السلمي ونشدد على الحاجة إلى أن يتم دائما إنفاذ القانون بحذر، وبشكل متناسب، ومع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

ونشدد على أهمية أن تحظى الدولة بدعم جميع قطاعات المجتمع العراقي والمجتمع الدولي للتعامل مع ما تبقى من الإرهابيين، وكفالة مقاضاة المسؤولين عن الجرائم الفظيعة المرتكبة في العراق على النحو الواجب. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا على أهمية منح السيدة نادية مراد جائزة نوبل للسلام، مما يزيد من إبراز هذه المسألة والتشجيع على إيلاء الاهتمام الكافي بالآلاف من النساء العراقيات ضحايا العنف الجنسي الذي يرتكبه داعش.

كما نرى أنه من الضروري التغلب على الخلافات المبلغ عنها بشأن هيكل قوات الحشد الشعبي ونشرها. وعلى نحو ما أشار الأمين العام، يجب أن يكون العراق قادرا على تحقيق مصالحه الوطنية دون أن يصبح مسرحا لنزاع المصالح الإقليمية.

ونرى أنه من المهم أن تكون الحكومة الجديدة – بدعم من المجتمع الدولي – قادرة على تشجيع المزيد من الاستثمار في إعادة الإعمار والتنمية الشاملة والمستدامة في البلد، وتوفير فرص عمل وفرص لعكس مسار انعدام الثقة بين المواطنين، ومنع اندلاع حالات جديدة من التطرف والتمرد – لا سيما بالنظر إلى أن داعش قد هزمت لكن لم يتم دحرها. وفي هذا الصدد، وفي الختام، نرحب بالتقدم الذي أحرزه برنامج التعافي والقدرة على الصمود الذي اقترحه الأمين العام ونسلط الضوء على الدعم المقدم في نطاقه من جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وفريق الأمم المتحدة القطري، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي.

وأخيرا، نود أن نكرر الإعراب عن تقديرنا للسيد يان كوبيش على عمله الممتاز على رأس البعثة بصفته الممثل الخاص

للأمين العام خلال فترة حاسمة وصعبة في العراق. إنه عمل نحن على يقين من أنه سيستمر بنفس القدر من النجاح على يد خلفه، السيدة جانين هنيس - بلاشخارت.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام للعراق، السيد يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية، وهي إحاطته الأخير إلى مجلس الأمن بصفته الحالية.

أود أن أركز على ثلاثة جوانب هامة، وهي: تشكيل الحكومة الجديدة، والحكومة الشاملة، والمساءلة.

أولا، فيما يتعلق بتشكيل الحكومة الجديدة، نهنئ العراق ونشيد به على تشكيل الحكومة الجديدة في غضون الإطار الزمني الدستوري، ونتطلع إلى تعيين ما تبقى من المناصب الوزارية. لقد اتخذ العراق هذا العام خطوة هامة للغاية نحو تحقيق الديمقراطية والاستقرار على المدى الطويل. وعرض رئيس الوزراء عبد المهدي برنامجا طموحا، واتخذ خطوات أولية هامة لصالح القرب من الشعب العراقي، وتحقيق الشفافية والإصلاح. وتشجعنا تلك الدلائل المبكرة، ونتوقع أن يظل رئيس الوزراء وحكومته شاملين للجميع وممثلين لتنوع العراق عند تنفيذ ذلك البرنامج.

كما نرحب بالانتخابات التي جرت في إقليم كردستان. وقد تحدث تقرير الأمين العام (S/2018/975) عن اتجاه إيجابي في التواصل القائم بين بغداد وأربيل، وحوار نأمل أن نشهد استمراره وتكثيفه. ولا يقل عن ذلك أهمية الحاجة لأن تزيد الحكومة الجديدة الجهود لتلبية المطالب المشروعة لشعبها، وتوفير الخدمات العامة الأساسية.

ويشمل ذلك مياه الشرب الآمنة والكافية والكهرباء وإيجاد فرص العمل ومكافحة الفساد. ويمكن للعراق أن يعول على هولندا لدعم تلك الجهود - سياسيا وماليا ومن خلال قطاعنا الخاص - كما فعلنا على مدى السنوات الماضية. إننا ندعم بالكامل وحدة أراضي العراق وسيادته، وهو ما سيتيح له تشكيل الحكومة الجديدة وممارسة مهامها.

ونقطتي الثانية هي أن المجتمع المتنوع يريد أن يتجسد في قياداته المنتخبة وفي حكومة شاملة للجميع وممثلة وتشمل المشاركة المجدية للمرأة. وللعراق أن يفخر بأنه كان على الدوام في الطليعة فيما يتعلق بتمكين المرأة في العالم العربي، حيث رشحت فيه أول وزيرة عربية في عام ١٩٥٩. ويمكن تكرار ذلك المثال. إن مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المجدية تزداد أهمية بالنظر إلى الفترة المظلمة من التاريخ التي عانى منها العراق والشعب العراقي. ولذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسيدة نادية مراد لحصولها على جائزة نوبل للسلام اعترافا بصوتها ودعوتها وبجميع الأيزيديات وغيرهن من العراقيات اللائي عانين من العنف الجنسي والأعمال الوحشية التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

إن توفير السبل للضحايا لإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع من المجالات ذات الأولوية في خطة العمل الوطنية الثانية للعراق لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولكن في أعقاب هزم داعش، سيكون التركيز أيضاً على مجالات أخرى من خطة العمل الوطنية، مثل التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، الذي تحدثت عنه سوزان عارف معروف في المجلس في آب/أغسطس (انظر S/PV.8324). وفي ذلك الصدد، نشجع الحكومة على اتخاذ خطوات لإنهاء الإفلات من العقاب لمرتكبي جرائم العنف الجنساني - على سبيل المثال، من خلال النظر في سن قانون بشأن أعمال العنف المرتكبة ضد المرأة يجرم هذا النوع من العنف، كما نفذت البلدان الأخرى في المنطقة. في العراق اليوم لا غنى عن مواهب أفراد الشعب كافة، بمن في ذلك النساء والشباب، من أجل نمو اقتصاده وتحقيق مستقبل أفضل لجميع المواطنين العراقيين - الرجال والنساء والأطفال على السواء.

وختاما، أود أن أشير إلى استمرار مشاركة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مساءلة داعش وبدء عمل فريق

التحقيقات التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ترتكبها داعش. وفي وقت سابق من هذا الشهر، نشرت البعثة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان تقريرا هاما بعنوان الكشف عن الأعمال الوحشية: المقابر الجماعية في الأراضي التي خضعت في السابق لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. وبحسب ما ورد في التقرير، الغالبية العظمى من تلك المقابر احتوت على ضحايا لتنظيم داعش. وحتى الآن استخرجت ١ ٢٥٨ جثة، ولكن يقدر أن هناك رفات بشرية لما بين ٦ ٠٠٠ و ١٢ ٠٠٠ شخص.

إن مهمة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريق التحقيقات والحكومة العراقية مهمة كبيرة وتتمثل في تأمين وجمع وحفظ الأدلة وإعطاء معلومات لأسر العديد من المفقودين. لذلك قررت هولندا المساهمة ماليا في أعمال فريق التحقيقات. ونتطلع إلى الإحاطة الأولى التي سيقدمها المستشار الخاص السيد خان في كانون الأول/ديسمبر. ونشجع الحكومة الجديدة على مواصلة التعاون الوثيق مع كل من البعثة وفريق التحقيقات بشأن جمع الأدلة وحفظها وتخزينها عن تلك الجرائم التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

ونعتقد أنه يجب أن تكون هناك مساءلة وفقا للمعايير الدولية، ونتطلع إلى المستقبل، وندعو الحكومة العراقية الجديدة – كما ندعو جميع الجهات الأخرى التي لم تفعل ذلك بعد – إلى التصديق على نظام روما الأساسي، وبالتالي الاعتراف باختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

وفي الختام، أود أن أشيد بالممثل الخاص كوبيش على العمل الممتاز الذي تمكن من الاضطلاع به مع فريقه في تنفيذ المهام الصعبة للبعثة على مدى ثلاث سنوات وتسعة أشهر. ونتطلع إلى العمل مع الممثلة الخاصة المعينة للأمين العام، السيدة جانين هنيس – بلاشخارت التي ستبدأ عملها في كانون الأول/ديسمبر. ونتمنى لها كل التوفيق.

السيد لفيتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر السيد يان كوبيش على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. كما أود أن أعرب عن خالص امتناننا على خدمته الممتازة ومساهمته الهائلة في تحقيق السلام والاستقرار في العراق. ونتطلع إلى العمل بصورة وثيقة مع السيدة جانين هنيس – بلاشخارت. وأود أيضا أن أكرر التأكيد على تقديرنا للعمل الهائل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مساعدة السلطات العراقية.

أود أن أبدأ بالثناء على العراق لاستكماله العملية الانتخابية ضمن الإطار الزمني الدستوري والترحيب بانتخاب السيد برهم صالح رئيسا لجمهورية العراق والسيد محمد الحلبوسي رئيسا للبرلمان. وكما أشار السيد كوبيش، فقد كان انتقال السلطة مثاليا وديمقراطيا وسلميا. كما نرحب بتشكيل رئيس الوزراء عادل عبد المهدي الجزئي لحكومة جديدة واعتماد البرلمان الجديد للبرنامج الحكومي. ونحن على ثقة في أن تعيين أعضاء الوزارة المتبقين سيكتمل قريبا. ونحث الأحزاب السياسية على العمل بصورة بناءة من أجل تحقيق تلك الغاية والإسهام في الإسراع بتشكيل إدارة فعالة. ونود أيضا الترحيب بالانتخابات التي أجريت في إقليم كردستان العراق والتقدم المحرز في العلاقات بين بغداد وإربيل. ونهيب بالبلدين الاستفادة من ذلك الاتجاه الإيجابي وحل جميع المسائل المعلقة عن طريق الحوار والتوافق استنادا إلى التطبيق الكامل لأحكام الدستور العراقي.

وباكتمال العملية الانتخابية، نشجع الأحزاب السياسية في العراق على العمل بشكل بنّاء من أجل تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك إحراز تقدم في تحقيق الاستقرار وإعادة البناء في المناطق المحررة من قبضة داعش. وكما أظهرت التطورات في الأشهر الماضية، يحتاج المواطنون العراقيون إلى إدارة مسؤولة وفعالة من شأنها أن تلبي توقعات جميع فئات المجتمع العراقي.

وبالتالي، فإننا نود أن نلفت انتباه الحكومة العراقية الجديدة إلى ضرورة التركيز على تقديم الخدمات العامة الأساسية وتحقيق الفوائد الملموسة لجميع العراقيين، بما في ذلك توفير الحكم الرشيد وإيجاد فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية ومكافحة الفساد وتعزيز النمو الاقتصادي. وأخيرا، نعتقد أن توطيد الأمن والقانون والنظام وتوفير عودة الأشخاص المشردين داخليا يجب أن يكون من بين أهم مجالات تركيز الحكومة الجديدة.

ويؤسفنا عدم انتخاب أي من السياسيات المؤهلات جيدا في المناصب القيادية العليا. ونناشد القادة السياسيين كفالة تعيين النساء في المناصب العليا في الإدارة الجديدة وتمثيلهن على أعلى مستويات هياكل صنع القرار. لا يمكن إحلال السلام بدون تحقيق العدالة، وقد سبق أن قلنا ذلك في هذه القاعة في عدد من المناسبات، لأن ذلك يتعلق أيضا بالعراق.

لذلك نعتقد أنه يجب أيضا التركيز بشكل خاص على مسألة تحقيق العدالة لضحايا الأعمال الوحشية التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية، استنادا إلى متطلبات المحاكمة العادلة ووفقا للمعايير الدولية. إننا نعرب عن دعمنا الكامل لفريق التحقيقات المكلَّف بمهمة مساعدة العراق في محاسبة مرتكبي أعمال العنف. ونحث بقوة السلطات العراقية على إدراج جرائم العنف الجنساني والقائمة على نوع الجنس والجرائم الأخرى المعترف بها دوليا في محاكمة مقاتلي تنظيم داعش.

ونأمل أن توفر جائزة نوبل للسلام التي مُنحت لنادية مراد مزيدا من الزخم لكفالة تحقيق العدالة للنساء وأفراد الأقليات الدينية في العراق، ضحايا ما تركبه داعش من عنف بشع لا يمكن تصوره. كما ندعو السلطات العراقية إلى ضمان توفير المساعدة الإنسانية والحماية وإدماج النساء والأطفال من أسر داعش الذين لا تربطهم صلة بتنظيم داعش.

وفي الختام، أود أن أعرب عن استعداد بولندا للتعاون الوثيق مع الحكومة الجديدة في العراق وكذلك دعمنا الكامل لوحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيد يان كوبيش. ونود أن نكرر ما سبق أن أعرب عنه أعضاءُ مجلس الأمن الآخرين من شكر له على عمله وجهوده بشأن الحوار والتنسيق اللذين تم تنفيذهما بالنيابة عن الجميع. والكثير مما نقرّ به كانتصار للشعب العراقي يعزى في جانب كبير منه إلى الجهود التي بذلها مع فريقه.

ونشيد بإجراء الانتخابات البرلمانية في ١٢ أيار/مايو، بصورة منظمة وفي بيئة خالية من العنف. ونود أن نسلط الضوء على التصديق على نتائج هذه الانتخابات في ١٩ آب/أغسطس من جانب المحكمة الاتحادية العليا، والتصويت الذي أجراه بعد ذلك مجلس النواب في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وأسفر عن انتخاب السيد برهم صالح رئيسا للعراق، الذي قام، من جانبه، بتعيين السيد عادل عبد المهدي رئيسا الوزراء المكلف. ونشدد على الروح الديمقراطية والمشاركة اللذين أبداهما الشعب العراقي طوال تلك العملية، وندعو الممثلين المنتخبين وجميع الأطراف الفاعلة السياسية إلى الدخول في الحوار والمفاوضات التي تمكنهم من بناء إطار مؤسسي متين وحكم مستقر لصالح الشعب العراقي.

إن أمام السلطات المنتخبة حديثا طريقٌ طويلٌ، بما في ذلك مواجهة التحديات التي نشأت في جنوب البلد، حيث أصبح من الملح الآن تنفيذ الإجراءات من أجل ضمان حصول السكان على الخدمات الأساسية والحيلولة دون ظهور العنف، الذي من شأنه أن يعرقل جهود التعمير والمصالحة التي ينبغي أن تسود في هذه المرحلة الجديدة. وهذه أيضا فرصة ينبغي اغتنامها لتعزيز الحوار وحسن العلاقات بين إربيل وبغداد.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإننا نلاحظ ببالغ القلق أن تقرير الأمين العام (S/2018/975) يبين أن تنظيم داعش لا يزال يشن الهجمات، وأن تلك الجماعة الإرهابية لا تزال قادرة

على تنسيق وتنفيذ الهجمات ضد السكان المدنيين والهياكل الأساسية المدنية والدبلوماسية، وكذلك ضد قوات إنفاذ القانون وحفظ النظام، مثل الهجمات تلك التي تم الإبلاغ عنها في بغداد ونينوى وكركوك، من بين هجمات أخرى.

ونشعر بالفزع إزاء المقابر الجماعية الـ ٢٠٢ التي تم تحديدها، والتي تضم، وفقا لتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، جثث حوالي ١٢ ٠٠٠ من ضحايا داعش – معظمهم من النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة وأفراد القوات العراقية. إن هذا العدد الكبير من الضحايا، الذي يمكن أن يرتفع كثيرا، يبرز وحشية ذلك التنظيم الإرهابي وإجرامه، والحاجة الملحة إلى تحديد هوية الجناة حتى تتسنى مساءلتهم عن أفعالهم.

وفي هذا الصدد، نشجع حكومة العراق على بذل كل جهد ممكن للحفاظ على سلامة تلك المقابر الجماعية، وعدم الاقتصار على تحديد هوية الضحايا وإعادة الجثث إلى الأسر، بل القيام أيضا بجمع الأدلة وحفظها إلى أقصى حد ممكن لكفالة عدم الإفلات من العقاب على انتهاكات الكرامة الإنسانية. ولهذا السبب، من المهم تعزيز بناء القدرات في المؤسسات العراقية من أجل تنفيذ الخطط المتعلقة بإنشاء قواعد بيانات جينية تسمح باستخراج جثث الضحايا وتحديد هويتها والحفاظ عليها، الأمر الذي سيعزز أعمال التحقيق. إن إشراك فريق التحقيق المنشأ عملا بالقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) أمر ضروري لتعزيز ذلك العمل. ومن المهم أيضا أن يتم وضع وتنفيذ آليات، على المدى القصير والمتوسط، لتعويض الضحايا، تتضمن سياسات لتعزيز الذاكرة، من بين أمور أخرى.

ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري تعاون مختلف المكاتب والوكالات التابعة للأمم المتحدة، وكذلك المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، من أجل تطوير القدرات التقنية للدولة العراقية. وفي هذا الصدد، نأمل أن يتم استعراض وتنفيذ التوصيات التي أصدرتها البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تقريرهما الصادر في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

ونود أيضا أن نسلط الضوء على أعمال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في تحديد الأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب على الأراضي العراقية. ونلاحظ على وجه الخصوص إزالة المتفجرات التي كانت مغمورة تحت جسر الفلوجة الحديدي، وكذلك إطلاق حلقات عمل تدريبية لأفراد الشرطة في محافظات نينوى والأنبار وكركوك وغيرها، بشأن الإزالة الآمنة للأجهزة المتفجرة، بغية التعامل مع التهديدات المحتملة التي يشكلها وجود هذه الأجهزة في المناطق المحررة. ونشدد أيضا على الدور الأساسي الذي تضطلع به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في إزالة الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع التي يمكن أن تلوث المقابر الجماعية الواقعة في الأراضي التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش.

ونشيد بالجهود التي يبذلها العراق في تحديد المناطق التي قد توجد فيها مقابر جماعية أخرى، وكذلك الأعمال المضطلع بها بشأن استرداد أصول التراث الكويتي وإعادتها. كما نحيط علما بالبيانات والخرائط والصور الساتلية المتبادلة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل تسهيل هذه العملية. ومع ذلك، نأسف لعدم إحراز أي تقدم في إعادة الممتلكات الكويتية التي تم العثور عليها حتى الآن، علما بأنها قد خضعت بالفعل لعملية فهرسة في العراق. ونشدد على أهمية إعادة تلك الأصول من أجل عملية المصالحة وتعزيز العلاقات بين العراق والكويت. ونحيط علما باستعداد بعثة الأمم المتحدة لتيسير ذلك النقل وتقديم المساعدة اللوجستية في تلك الجهود.

وفي الختام، أود أن أعرب مرة أخرى، من خلال ممثل العراق، عن شكر شعب بلدي وحكومته لشعب العراق وحكومته لتغلبهم على تلك السنين الصعبة، الأمر الذي كان

وسيظل مثالا للبشرية جمعاء. ونقدر التضحيات التي قدموها لصالح الجميع.

السيد إيسونو مبنيغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر فريق السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفصلة، حيث جرى إبراز الأحداث الرئيسية التي وقعت خلال الربع الماضي من السنة. ويسعد وفد بلدي أن يلاحظ أن برلمان جمهورية العراق قد انتحب في نهاية المطاف رئيسا، وهو واجب كُلف به السيد برهم صالح، الذي نهنئه ونتمنى له كل النجاح طوال فترة ولايته. كما نرحب بتعيين رئيس الوزراء الجديد.

ونعتقد أن انتخاب الرئيس الجديد لا يمثل فقط خطوة أخرى نحو إنهاء الأزمة السياسية التي تركت البلد في حالة من الجمود منذ انتخابات ١٢ أيار/مايو، ولكنه أيضا يبعث برسالة واضحة مفادها توفر الإرادة السياسية لدى الشعب والقادة العراقيين من للتعاون في تيسير عملية إرساء الديمقراطية التي بدأت بالفعل في البلد. ويحدونا الأمل في أن تؤيد جميع الأحزاب السياسية ذلك القرار وتحترمه. وعلى غرار بلدان عديدة أخرى، تود جمهورية غينيا الاستوائية أن تحث الرئيس المنتخب حديثا على دعم الإرادة السياسية للشعب بتعزيز سياسات الوحدة الوطنية التي تأخذ بعين الاعتبار شواغل المواطنين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع مكونات الشعب المختلفة التي تتألف منها دولة العراق، مع التأكيد على الحاجة الملحة إلى مواصلة العمل لمعالجة الاختلافات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان.

وفي هذا الصدد، من المهم تسليط الضوء على العمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة، التي دعمت على وجه الخصوص العملية الانتخابية، وتدعم سياسة الحكومة الجديدة لضمان التقدم الذي أحرزته الدولة في عملية إعادة الإعمار، الأمر الذي يتطلب تعزيز الحوار السياسي الشامل بصورة متزايدة وتحقيق المصالحة. فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية التي أجريت في كردستان في ٣٠ أيلول/سبتمبر، نثني على كونها جرت بنجاح، وندعو الأحزاب السياسية الرئيسية إلى احترام النتائج النهائية لتلك الانتخابات، والنظر في جميع الشكاوى التي تنشأ وفقا للإجراءات القانونية المقررة.

ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء الأحداث العنيفة المبينة في التقرير (S/2018/975) التي تمثلت في مظاهرات في الشوارع في الجنوب وأجزاء أخرى من العراق، والتي، للأسف، أثّرت على أمن بعض المكاتب الدبلوماسية المقيمة والقنصليات.

ونأمل أن تكون السلطات المحلية قادرة على التعامل مع الحالة وأن تعالج بالاهتمام الواجب مظالم المتظاهرين وشواغلهم، التي يبدو أنها تتصل بالاحتياجات الأساسية للمواطنين. ومع ذلك، فإننا أيضا نأخذ في الاعتبار الإجراءات التي اتخذها البرلمان والحكومة، التي تشمل بعض التدابير الرامية إلى إيجاد حل مرض لتلك الحالة. ونشيد بالعمل الدؤوب الذي تقوم به قوات الأمن العراقية من أجل تنظيفها المستمر للمناطق التي تم تطهيرها من المتفجرات وغيرها من المواد الخطرة، فضلا عن مواصلتها البحث عن فلول تنظيم داعش، التي تهدد أمن السكان وتعيق استمرار العملية.

وأود أن أعرب عن خالص تقديرنا لأعمال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وإشادتنا بهذه الأعمال، التي ينظر إليها على نحو إيجابي ومؤيد في مجالات المجتمع العراقي المختلفة، مثل القطاع العام، والعمليات الانتخابية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون والمسائل التشغيلية والأمنية. ونود أن نكرر الإعراب عن تقديرنا وامتناننا للممثل الخاص يان كوبيش على التزامه وجهوده الدؤوبة في قيادة بعثة الأمم المتحدة على مدى الأعوام الأربعة الماضية تقريبا. ونتمنى له كل النجاح في مساعيه في المستقبل. وأخيرا، نناشد جميع أعضاء المجلس والمجتمع

الدولي مواصلة دعم الشعب العراقي ورئيسه في مسيرتهما نحو تحقيق الديمقراطية وإعادة توطيد الدولة، التي يشكل استقرارها عنصرا أساسيا لاستقرار المنطقة بأسرها.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشارك الآخرين توجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية وعلى جميع الأعمال التي اضطلع بها على مدى الأعوام الثلاثة والأشهر التسعة الماضية بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونشعر بالامتنان على قيادته لبعثة الأمم المتحدة وعلى الإسهام الكبير الذي قدمه للعراق خلال هذه الفترة المحورية في تاريخه. ونتطلع إلى الترحيب في كانون الأول/ديسمبر بخلفه، السيدة جانين هنيس - بلاسخارت، والعمل معها من أجل البناء على كل التقدم الذي أحرزه. وعلى غرار هولندا، أود اليوم أن أتطرق إلى ثلاث مسائل هي: تشكيل الحكومة، والمساءلة، ومسألة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة.

أولا، تشاطر المملكة المتحدة أعضاء المجلس الآخرين تهنئة العراق على اختتام العملية الانتخابية لعام ٢٠١٨. ونهنئ بصفة خاصة الرئيس برهم صالح، ورئيس الوزراء عادل عبد المهدي ورئيس البرلمان محمد الحلبوسي، فضلا عن الحزب الديمقراطي الكردستاني عقب الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان. ونرحب بتشكيل الحكومة، الذي يجري على قدم وساق، ونشجع على أن يجري تعيين أعضاء مجلس الوزراء المتبقين بطريقة شاملة للجميع وضمن الأطر الزمنية الدستورية. ومع ذلك، وشأننا شأن ممثلي بولندا، وهولندا وغيرهما، نشاطر خيبة الأمل لعدم وجود إناث ضمن الأعضاء الذين عينوا في الحكومة حتى الآن، ونود تشجيع الحكومة العراقية في جهودها لمعالجة تلك المسألة، وعلى تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها على جميع مستويات صنع القرار في العراق.

وحالما يتم تشكيل الحكومة بالكامل، فإن المملكة المتحدة تتطلع إلى العمل معها بغية دعمها وهي تتصدى للتحديات التي يواجهها العراق، وهي التحديات التي حددها لنا الممثل الخاص للأمين العام اليوم. وتشمل تلك التحديات تعزيز فعالية الحوكمة وقطاع الأمن والإصلاح الاقتصادي، والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة - بما في ذلك المشردون داخليا - وإدخال تحسينات على بيئة الأعمال التجارية. وتدل الحوادث الأخيرة التي أبرزها الممثل الخاص للأمين العام، ولا سيما في جنوب العراق، على أهمية توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء، لجميع العراقيين.

وتضطلع النساء بدور حيوي في جميع المجالات التي ذكرتها للتو، بما في ذلك جهود المصالحة الوطنية. وننوه بالتقدم الذي يدعو إلى التشجيع المحرز في ذلك الصدد. وعلى وجه الخصوص، نشيد بإدخال إجراءات تشغيل موحدة بين الوكالات لمواجهة أعمال العنف القائم على نوع الجنس في جنوب العراق، مما سيقدم خدمات الدعم الأساسية للناجين من العنف القائم على نوع الجنس. وتناشد المملكة المتحدة الحكومة المقبلة ضمان التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية للعراق المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

لقد تكلم عدة متكلمين صباح اليوم عن أهمية المساءلة في العراق. إن حجم التحديات التي تواجه الحكومة العراقية الجديدة واضحة. فعلى سبيل المثال، فإن اكتشاف أكثر من ٢٠٠ موقع للمقابر الجماعية مؤخرا يدل على أهمية تحقيق العدالة لضحايا جرائم تنظيم داعش في العراق. ولا بد من حماية تلك المقابر الجماعية للتأكد من التمكن من تجميع الأدلة وتخزينها على نحو سليم. وترحب المملكة المتحدة باستمرار الدعم القوي المقدم من كلتا حكومة العراق وبعثة الأمم المتحدة للأعمال الهامة التي يضطلع بها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة من أجل مساءلة تنظيم داعش. وأود أيضا أن أعرب عن تمانيّ الخاصة لنادية

مراد على نيلها المستحق لجائزة نوبل للسلام. ويجب مواصلة الجهود لتحديد مكان الأشخاص الذين لا يزالون مفقودين بعد اختطافهم الوحشي على يد داعش.

ثالثا، وأخيرا، تود المملكة المتحدة أن تشكر الأمين العام على أحدث تقاريره (S/2018/976) عن القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣) بشأن مسألة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة. وترحب المملكة المتحدة بالدعم المستمر الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة بشأن ذلك الملف الهام. ويحدونا الأمل في أن تحرز الحكومة الجديدة للعراق تقدما في تحديد أماكن المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية والتعرف عليها. وفي ذلك الصدد، ترحب المملكة المتحدة بالزيارة التي قام بها الرئيس العراقي إلى الكويت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ولا سيما النقل الذي جرى لدفعة واحدة من الممتلكات الكويتية المسترجعة. ومن المهم للغاية التمكن من إغلاق هذا الفصل من تاريخ العراق والكويت والتمكن من زيادة تعزيز العلاقات بين هاتين الجارتين.

السيد ولديغيرما (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيش على إحاطته الإعلامية بشأن آخر التطورات في العراق وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وبما أن تلك كانت إحاطته الإعلامية الأخيرة، فإننا نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا له على جميع جهوده المتفانية وعلى قيادته بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة في وقت حرج في العراق. ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه في المستقبل. ونرحب أيضا بتعيين السيدة جانين هنيس - بلاشخارت بصفتها ممثلة خاصة جديدة للأمين العام ورئيسة لبعثة الأمم المتحدة.

ونشيد بشعب العراق على إنجاز عمليته الانتخابية الوطنية في عام ٢٠١٨، التي مهدت الطريق أمام عملية تشكيل الحكومة. ونشارك الآخرين تقديم التهنئة لشعب العراق وحكومته على إنجازهما. ونبرز أهمية عقد الدورة الأولى لمجلس النواب ونرحب بانتخاب رئيس مجلس النواب وانتخاب رئيس جمهورية العراق وتعيين رئيس للوزراء. ونشيد بالانتقال السلمي للسلطة في الإطار الزمني الدستوري. ونأمل أن تنجز الحكومة الجديدة برنامجها من أجل تلبية آمال وتوقعات الشعب العراقي. إننا ندرك التحدي الهائلة الذي لا يزال العراق يواجهه. ومن الأهمية البالغة بمكان أن تستفيد القيادة الجديدة والحكومة من التقدم الهام المحرز في الأعوام الماضية من أجل إعادة بناء البلد.

وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2018/975)، فإننا نشعر أيضا بالتشجيع من التقدم المحرز فيما يتعلق بالعلاقات بين بغداد وإربيل، بما في ذلك المناقشات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بشأن المسائل المعلقة. وننوه أيضا بالمشاركة بين بغداد وأربيل بشأن العملية السياسية في العراق، وبخاصة في عملية تشكيل الحكومة العراقية الجديدة. ونأمل أن تزيد الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان الاستفادة من الزخم الإيجابي الناشئ في الآونة الأخيرة.

وبالرغم من التقدم المتميز الذي أحرز في الآونة الأخيرة، فإننا ننوه إلى أن الإرهاب لا يزال يشكل تحديا خطيرا. ونشيد بالحكومة العراقية وبقوات الأمن التابعة لها على مواصلتها للجهود الرامية إلى إزالة بقايا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من الأرض العراقية، ولا سيما من الأجزاء الشمالية والشمالية الوسطى للبلد. ونعتقد أن هناك حاجة إلى اتباع نهج شامل في التصدي للتحديات الأمنية وضمان إحلال السلام الدائم، وتعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار والمصالحة، ومعالجة الحالة الإنسانية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي والهياكل الأساسية.

وفي ذلك الصدد، من الأهمية البالغة بمكان تعزيز التعاون الدولي والإقليمي. إننا نؤيد دعوة الأمين العام بشأن الحاجة إلى الوفاء بالتعهدات التي قطعت في مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق. ونثني على الحكومة العراقية على مواصلة جهودها

للتواصل مع البلدان المجاورة والشركاء الدوليين الآخرين بغية تعزيز العلاقات الثنائية والنهوض بالمصالح السياسية والأمنية المشتركة.

وفي الختام، فإننا نقدر دور بعثة الأمم المتحدة في دعم لشعب العراقي والحكومة ومواكبتها بغية ضمان سلاسة الانتقال السياسي في هذه المنعطف الحرج في التاريخ السياسي للبلد.

ومن المهم أن تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقديم دعمها إلى حكومة العراق الجديدة فيما تشرع في تنفيذ برنامجها الجديد الرامي إلى التصدي للتحديات العديدة المعقدة والصعبة ووضع البلد على مسار السلام المستدام وإعادة الإعمار. ويحدونا الأمل في أن تستند الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام إلى ما أُنجز من عمل جيد خلال فترة الثلاث سنوات والتسعة أشهر الماضية.

السيد فافيركا (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام كوبيش على إحاطته الإعلامية. وأود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن خالص امتناننا على كل ما اضطلع به من عمل، دعما للعراق خلال فترة توليه مهام الممثل الخاص للأمين العام. ونقدر كثيرا جهوده الدؤوبة، بما في ذلك التزامه الراسخ بمسألة المرأة والسلام والأمن، وجهود الدعوة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، تحت قيادته، للنهوض بدور المرأة في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار في العراق.

واسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بالتصديق على تعيين الرئيس برهم صالح ورئيس الوزراء عادل عبد المهدي. والتشكيل الجزئي لمجلس الوزراء أمر مشجع. وفي الوقت نفسه، فإننا نشعر بخيبة الأمل إزاء قلة النساء في صفوف الوزراء المعينين حتى الآن. وبما أن مبدأي الشمول والتمثيل رئيسيان في عملية تشكيل الحكومة، أود أن أنضم إلى الآخرين في الدعوة إلى النظر في تعيين مرشحات للمناصب الوزارية المتبقية.

إن العراق بحاجة إلى حكومة وطنية مستقرة، توحدّ صفوف العراقيين وتُعيد الأمل في المضي قدما. وفي أعقاب هزيمة تنظيم داعش، من المهم للغاية بالنسبة إلى الشعب العراقي أن يشعر بأن صوته مسموع وبأن حكومته تخضع للمساءلة. ويجب تجنب ظهور تنظيم داعش مجددا، كما تم التشديد عليه طوال هذه الجلسة في هذا الصباح، .

وبما أن الحكومة الجديدة بدأت الآن العمل وشرعت في التصدي للتحديات العديدة التي تنتظرها، ثمة حاجة إلى تكثيف الجهود من أجل تعزيز الإصلاحات السياسية والاقتصادية ومعالجة مسألة تقديم الخدمات الأساسية ومكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون. كما يجب تحسين الآفاق الاقتصادية لجميع العراقيين، ولا سيما الشباب. وسيقتضي تحقيق النجاح قيادةً وطنية قوية، ولكنه يستلزم أيضاً دعماً دولياً، بسبل منها توحيد الصف داخل مجلس الأمن. ولا بد من وجود منظور طويل الأجل لاستمرار الجهود الدولية المنسقة الرامية إلى دعم العراق.

ويجب معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من أجل ضمان السلام والتنمية على الأجل الطويل. ويشمل ذلك توزيع الموارد والنفوذ بين مختلف فئات المجتمع. وتحقيق المصالحة أمر بالغ الأهمية لبناء بلد مستقر ومنع نشوب النزاعات في المستقبل، والمساءلةُ، بدورها، بالغة الأهمية لتحقيق المصالحة.

وتؤيد السويد المبادرات الرامية إلى تعزيز المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي. ونرحب بالقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، بشأن فريق التحقيقات التابع للأمم المتحدة المعني بإخضاع تنظيم داعش للمساءلة. وهو يمثل خطوة أولى هامة لمحاسبة المسؤولين عن الفظائع التي اقترفها تنظيم داعش. ويسرنا أن المستشار الخاص كريم خان قد بدأ مهمته الهامة ونتطلع إلى إحاطته الإعلامية الأولى للمجلس.

وعلى غرار الآخرين، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ نادية مراد على نيلها جائزة نوبل للسلام لما بذلته من جهود لإنهاء العنف الجنسي ضد المرأة في حالات النزاع. كما نرحب باعتماد العراق خطة عمل وطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونشجع البعثة على مساعدة الحكومة في تنفيذ الخطة، بما في ذلك حماية الأشخاص المشردين داخليا من العنف الجنسي.

ونرحب بالتقدم المحرز على صعيد الحوار القائم بين بغداد وإربيل. وبعد تنصيب الحكومة الجديدة، يُنتظر أن يُستأنف الحوار بشكل كامل، مع إبداء الطرفين لحسن النية واتباع نهج بناء. ونشجع الأمم المتحدة على توظيف مساعيها الحميدة لتيسير الحوار بين الجهات المعنية العراقية. ولا يزال دور بعثة الأمم المتحدة بالغ الأهمية ولا بد من الاستفادة من مهمتها السياسية على نحو تام. ونرحب بتعزيز ولاية البعثة، ولا سيما فيما يتعلق بدور المرأة وحالة الأطفال. ولا بد من إيلاء إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الأولويةَ.

ومن شأن إدراج عنصر تنفيذي لأول مرة – معني بالمرأة والسلام والأمن – في الولاية أن يمكن البعثة من زيادة التركيز على هذه المسائل. والتنفيذ أمر رئيسي الآن، وثمة حاجة إلى توفير ما يكفي من الموارد المالية. ولا بد من متابعة السبل التي ستتبعها البعثة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني بوصفه مسألة جامعة وتقديم تقارير عن ذلك. ونقدر جهود الدعوة التي بُذلت بالفعل لتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار.

وأخيرا، يجب أن يكون العراق قادراً على تحقيق مصالحه الوطنية، لا أن يصبح ساحة لمواجهات بالنيابة بين المصالح الإقليمية. ونشدد بقوة على ضرورة استمرار احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية ووحدته، ونرحب بالنهج الذي يتبعه رئيس الوزراء عبد المهدي في هذا الصدد. وبينما يمضي العراق قدما على مساره نحو تحقيق المصالحة والاستقرار والسلام المستدام، فبإمكانه مواصلة الاعتماد على دعم السويد. وسيكون تشكيل قيادة وطنية قوية ووحدة المجلس حاسمين لتحقيق السلام المستدام في العراق.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام كوبيش على إحاطته الإعلامية. وأشيد أيما إشادة بجهوده المبذولة لقيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق خلال فترة توليه منصب رئيس البعثة.

وتهنئ الصين فخامة السيد برهم صالح على انتخابه رئيسا للعراق. وترحب الصين بالتقدم المحرز في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، وتأمل من الحكومة الجديدة أن تواصل تعزيز التنمية الاقتصادية، وتحسين ظروف معيشة السكان وتسريع عملية إعادة إعمار العراق. وكما ذكر زملاء آخرون قبلي، يمرّ السلام والاستقرار وإعادة الإعمار في العراق الآن بمرحلة حاسمة. وأود أن أتناول النقاط التالية.

أولا، ينبغي التقيّد بالاتجاه العام للتوصل إلى حل سياسي للمسألة العراقية. وينبغي للأطراف في العراق أن تقوم، في إطار الدستور، بتسوية خلافاتها عن طريق الحوار وتعزيز المصالحة الوطنية وتحقيق السلام والأمن الدائمين في البلد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم فعليا سيادة العراق واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية، وأن يدعم الأمم المتحدة في بذل مساعيها الحميدة ويقدم مساعدة بناءة من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل للجميع.

ثانيا، ينبغي مواصلة تقديم الدعم من أجل مكافحة الإرهاب في العراق. وعلى الأطراف المعنية أن تعزز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وأن توحد المعايير وتكافح جميع

المنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة المجلس، فضلا عن احتواء القوى الإرهابية بحزم والحد من تجدد أنشطتها وإخماد زخم انتشارها. ويتعين على المجتمع الدولي دعم العراق في جهوده الرامية إلى تقديم الجناة إلى العدالة، وفقا لقانونه الداخلي.

ثالثا، يجب بذل جهود بهدف دفع عجلة الانتعاش الاقتصادي بنشاط وتعجيل إعادة الإعمار في العراق. وعلى الحكومة العراقية التعجيل بعملية إعادة الإعمار الوطنية والاستفادة الكاملة مما تتيحه لها مواردها من مزايا والنهوض بتنميتها الاقتصادية وتعزيز قدرتها على توفير الخدمات العامة وتحسين سبل عيش الناس. ولا بد للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم والمساعدة إلى العراق، وأن يساعد على التخفيف من وطأة الحالة الإنسانية التي يشهدها، وأن يقدم المساعدة لتحقيق انتعاشه الاقتصادي وأن يوفر بيئة مؤاتية تُفضي إلى إنجاز عملية إعادة الإعمار الوطنية للبلد.

وتضطلع بعثة الأمم المتحدة بدور هام في دعم الحكومة العراقية من أجل إقامة حوار سياسي جامع وتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار، وهي تواصل العمل من أجل تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق وبلدان المنطقة، مثل الكويت، فضلا عن تسوية المسائل الثنائية المتبقية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم على نحو مشترك البعثة في اضطلاعها بعملها وفقا لولايتها.

وتؤيد الصين جميع الجهود المفضية إلى التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة العراقية وإلى مكافحة الإرهاب. وستشارك الصين، كعادتها، في التعمير الاقتصادي للعراق وستواصل تقديم المساعدة قدر استطاعتها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أتقدم بالتهنئة إلى جمهورية الصين الشعبية على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر والإعراب عن الشكر لما تبذله من جهود في تنظيم عمله. كما أخص بالشكر دولة بوليفيا على جهودها المبذولة خلال رئاستها للمجلس في الشهر المنصرم.

ويطيب لي الترحيب بإحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق السيد يان كوبيش وجهود فريقه على عملهم الدؤوب والمخلص، والإعراب بصورة خاصة عن امتناننا لجهوده وفريقه وقيادته المميزة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى لعراق خلال السنوات الماضية التي كانت حافلة بالتحديات. ونقدم أحر التهاني إلى خلفه السيدة جينين بلاسخرت، ونتطلع إلى توسيع نطاق تعاوننا الثنائي بما يخدم مصالح العراق، واحتياجاته في حدود الولاية المناطة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلأى العراق، مؤكدين دعم بلدي الكامل لها.

كما أود أن أقدم شكر حكومة بلدي لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش على قبول طلبها لتمديد ولاية السيد يان كوبيش لغاية منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر، وكذلك الدول أعضاء مجلس الأمن لدعم طلبنا هذا إسهاما منها في استمرار النجاحات التي تحققت في تشكيل الحكومة. أجرى العراقيون الانتخابات الوطنية البرلمانية بنجاح وقدمت الكتل السياسية ومجلس النواب العراقي نموذجا متميزا في النظام الديمقراطي، والتداول السلمي للسلطة، من خلال انتخاب فخامة الدكتور برهم صالح رئيسا للجمهورية، وتشكيل الحكومة العراقية برئاسة السيد عادل عبد المهدي، فضلا عن اختيار رئيس مجلس النواب السيد محمد الحلبوسي خلال المدد الزمنية المحددة لها في الدستور. إن تشكيلة الرئاسات الثلاث عقب انتخابات هذا العام، ارتبطت بصورة وثيقة بالرغبة في تشكيل حكومة شاملة تمثل وحدة العراق السياسية والمجتمعية،

وقادرة على تلبية متطلبات وتطلعات الشعب العراقي خلال المرحلة القادمة.

اعتمدت الحكومة المنتخبة الجديدة منهاجا وزاريا شاملا مبني على محددات وأولويات ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية وأمنية، تصب في خدمة جميع المواطنين العراقيين، ويتلخص ذلك المنهاج في النقاط التالية: أولا، ستولي الحكومة اهتماما خاصا للخدمات الأساسية في البصرة والمناطق المحررة، وباقي محافظات العراق، واهتماما أكبر لحل القضايا العالقة مع إقليم كردستان، خصوصا في قضايا الإدارة المالية والنفط، وستسعى إلى ترسيخ الهوية الوطنية وتعزيز المشاركة المجتمعية، وحماية حقوق الإنسان لتحقيق الأمن والاستقرار والسلم المجتمعي.

ثانيا، العمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والإنمائية، وعلى تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والانتقال من الدولة الريعية نحو اقتصاد السوق، وفق تطبيق خطط تنموية تستهدف القطاعات الاقتصادية الحيوية التي لها علاقة مباشرة بحياة المواطنين، ودعم وتطوير القطاع الخاص ليأخذ دوره في تطوير ودفع عجلة الاقتصاد وتنويع موارده بدون الاعتماد على النفط بنسبة كبيرة. ثالثا، إرساء نظام الحكم الرشيد في العراق، من خلال تفعيل ميثاق الحوكمة الرشيدة الذي أقره مجلس الوزراء عام ٢٠١٧، وبما يؤكد أهمية تيسير الأداء المالي والتشغيلي وتحسين تقديم الخدمات للمواطنين. وفي هذا السياق، نتطلع إلى الدول الصديقة لاستثهمار خبراتها لبناء القدرات الوطنية في هذا المجال.

رابعا، الاستمرار بكل قوة عزيمة وبتعاون الجميع لمحاربة الفساد بجميع صوره وأشكاله، كونه أحد أبرز العوائق أمام إرساء أسس سليمة لحوكمة رشيدة في العراق. خامسا، العمل على ضمان تخصيص الموارد المالية بطريقة استراتيجية تستند إلى برنامج ذي أولويات تخص إصلاح الإدارة المالية العامة التي تعد إحدى أهم الاهتمامات الرئيسة للحكومة العراقية.

سادسا، الاستمرار في متابعة مخرجات المؤتمر الدولي لإعادة إعمار الكويت الذي استضافته دولة الكويت الشقيقة، وحث الدول الصديقة على الوفاء بتعهداتها في هذا الشأن، لأن العراق يعلق آمالا على مخرجاته، حيث أن أهمية إعادة الإعمار في جميع أرجائه لا تقل أهمية عن مكافحة الإرهاب، وندعو المجتمع الدولي إلى دعم العراق وحكومته في استعادة البنى التحتية للمدن العراقية كافة، لما يشكله من عامل مهم وجوهري في ازدهار الاقتصاد العراقي.

يقف العراق على أعتاب مرحلة جديدة بعد الانتصار في حربه العادلة ضد عصابات داعش الإرهابية، تستلزم دعمه والتعاون معه لمواجهة التحديات التي تفرضها مرحلة ما بعد تنظيم داعش، فالعراق يمتلك من الثروات البشرية والطبيعية ما يمكّنه من أن يكون في مصاف الدول المتقدمة، وهنا لا بد أن يتركز الجهد والعمل لترسيخ الاستقرار الاجتماعي والأمني والسياسي والاقتصادي كشرط لانطلاق عجلة التنمية المستدامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وحفظ الحقوق والحريات. وتسعى حكومة بلدي إلى تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على خلايا الإرهاب ومنع عودته تحت أي عنوان أو شكل أو اسم، ولهذا الغرض، ستولي أهمية خاصة للاستمرار في بناء قدرات القوات المسلحة، بتشكيلاتها وصنوفها كافة، من جيش وشرطة وجهاز مكافحة الإرهاب وحشد شعبي وبشمركة، والإصرار على منع أي تشكيل عسكري أو سلاح خارج إطار الدولة. وفي إطار تنسيق الجهود مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، فقد شاركت حكومة بلدي في مطلع الشهر الجاري في تنفيذ مشاريع مقترحة في مجال مكافحة الإرهاب، شملت تطوير مهارات الشباب وتوفير فرص عمل لهم، ومكافحة تمويل الإرهاب، ومنع التطرف العنيف عبر الاتصالات الاستراتيجية ومنع ومواجهة تهديد أسلحة الدمار الشامل، على نحو يسهم في تلبية أربع أولويات من بين ١٦ أولوية حددتها

لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب عام ٢٠١٥، واعتمدتها حكومة العراق.

إن حصول بنت العراق، نادية مراد، على جائزة نوبل للسلام يمثل تجسيدا لإقرار العالم بمأساة الإيزيديين وكل ضحايا الإرهاب والتكفير في العراق، وتقديرا لشجاعتها ومثابرتها في الدفاع عن الحقوق المغتصبة، وتكريما لكفاح وصمود العراقيين في مواجهة الإرهاب والتطرف.

يستمد العراق قوته من تنوعه الثقافي والديني والإثني وتاريخه الغني، وهو بحاجة إلى مكوناته، من جميع أبنائه، لإعادة البناء والاستقرار في مرحلة ما بعد داعش، للحفاظ على وحدة البلد واستقراره، إذ عملت الحكومات المتعاقبة، ما بعد ٢٠٠٣، على حماية هذه المبادئ ورعايتها، من خلال احترام وتطبيق الدستور العراقي والقوانين النافذة لحماية جميع مكوناته وضمان حقهم في العيش الآمن والكريم.

وهنا، نستغرب ما ورد في تقرير الأمين العام (S/2018/975) من إشارات غريبة بشأن وجود تمييز عنصري، ليس له وجود على أرض الواقع في العراق. إذ أننا نرى أن هذه الإشارات، وخاصة في الظرف الحرج الذي يمر به البلد، تعد سابقة خطيرة من شأنها تهديد السلم المجتمعي، حيث أن العراقيين جميعهم يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية كافة، التي كفلها لهم الدستور والتشريعات الوطنية. ولا يوجد أي تمييز ضد أي فئة اجتماعية، ونؤكد لكم أنه لا وجود لهذه اللغة التمييزية على الأرض في العراق.

ومن جانب آخر، ستمضي الحكومة الجديدة قدما بالنهج نفسه حيال التعامل مع الحلول الإنسانية لملف عودة عوائل عصابات داعش الإرهابية، واضعة في مقدمة أولوياتها التعامل السريع مع هذا الأمر، وفق رؤية تأهيلهم نفسيا وفكريا وإعادة إدماجهم في المجتمع بعد التأكد من استجابتهم للتأهيل. وفي هذا السياق، نؤكد أن الجهات المختصة في العراق تدرس مشروع خطة عمل، تهدف إلى منع تجنيد الأطفال، قدمها فريق العمل القطري للأمم المتحدة. وكذلك نعي تماما ضرورة عدم إغفال الدور المهم للمرأة العراقية، ولا سيما جهودها في إعادة الاستقرار والمصالحة المجتمعية في المناطق المحررة وفي أنحاء العراق كافة،

إذ عقد مؤتمر في بغداد لإطلاق خطة العمل الوطنية العراقية المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، الأمر الذي سيزيد من دور ومسؤوليات المرأة العراقية في دعم عمليات بناء السلام لمرحلة ما بعد الانتصار على تنظيم داعش الإرهابي. فالعمل جار لإشراك أكبر عدد ممكن من النساء في الحكومة العراقية الجديدة وعلى المستويات كافة.

وفي الوقت الذي يواجه فيه بلدي العديد من الصعوبات والتحديات المتمثلة في قلة الإمكانات الفنية والطبية اللازمة لإزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، التي ما زالت تشكل أحد الأسباب الرئيسة التي تحول دون عودة العوائل النازحة إلى مناطقها المحررة، نؤكد مجددا الحاجة الماسة إلى تعزيز دعم برنامج دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. ونحض الدول المانحة على الاستمرار في جهودها لدعم العراق في التخلص من هذه الألغام.

ترى حكومة بلدي أن تطبيق العديد من الدول – بما فيها العراق – التي تعاني من آثار الإرهاب والجرائم الخطيرة التي ترتكبها الجماعات الإجرامية والعصابات الإرهابية لعقوبة الإعدام، يأتي في إطار تحقيق العدالة وإنصاف الضحايا وذويهم، استنادا إلى المادة ٦،٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتمارس الدول بذلك حقا سياديا لها. وغالبا، تندرج الجرائم الإرهابية في العراق ضمن الجرائم التي تطبق فيها عقوبة الإعدام. ونؤكد هنا أن إجراءات المحاكمة تتم وفقا لسياقات قانونية طويلة تأخذ بعين الاعتبار حق المتهم في الدفاع والطعن في جميع مراحل المحاكمة. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن قانون العقوبات العراقي لا يتضمن أحكاما خاصة بالجرائم ذات

الطبيعة الدولية، كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية. وهناك عمل دؤوب على إكمال مشروع قانون خاص بتلك الجرائم، الذي يسري أيضا على الجرائم التي ارتكبها إرهابيو داعش.

وتسعى حكومة بلدي إلى تأسيس شراكات استراتيجية مع المحيط الدولي والإقليمي على أساس المصالح المشتركة لتعزيز مكانة العراق في المجتمع الدولي ولتسوية القضايا العالقة مع دول الجوار ودول العالم الأخرى. ونتطلع إلى تحقيق السلم والأمن والتنمية، واتباع نهج للتعاون المشترك بين الدول المتشاطئة لتقاسم المنافع بعدالة وإنصاف، استنادا إلى مبادئ القانون الدولي، لتجنيب المنطقة مخاطر التوتر وعدم الاستقرار. وفي هذا الصدد، يتطلع العراق إلى أن تؤدي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق دورا فعالا وفقا لولايتها.

وعلى صعيد تعزيز العلاقات الثنائية مع دول الجوار، يتطلع العراق إلى التوصل إلى صيغة مشتركة وعادلة مع هذه الدول بشأن تقاسم الحصص المائية، وذلك لما يتعرض له حوضا نهري دجلة والفرات من ضغط كبير ناتج عن تغير المناخ وعن التنافس والاستخدام غير المنصف للموارد المائية المشتركة. إذ أصبحت نسبة كبيرة من الأراضي العراقية مهددة بدرجات متفاوتة بالتصحر الناتج عن التغير المناخي وشح الإيرادات المائية، التي ستؤثر سلبا على خصوبة التربة.

ويؤكد العراق مجددا أنه لن يقبل إطلاقا باستخدام أراضيه، سواء من قبل جماعات متنقلة أو مستقرة، للاعتداء على أية دولة مجاورة. وبالمقابل، نأمل أن تلتزم تلك الدول بمبادئ القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وباحترام سيادة العراق. ونأمل أن تتضمن تقارير الأمين العام القادمة مدى تأثير الإجراءات الأحادية الجانب والانتهاكات التي تقوم بها بعض الدول، التي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق.

وإذ نؤكد مجددا على عمق العلاقات الأخوية بين العراق ودولة الكويت الشقيقة، فإن حكومة بلدي حريصة على تطوير تلك العلاقة بمختلف أوجهها السياسية والاقتصادية وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أن فخامة رئيس الجمهورية، الدكتور برهم صالح، قد اختار دولة الكويت كأولى المحطات في زياراته الخارجية، التي تمت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، لما تمثله الكويت من أهمية خاصة للعراق.

كما تسعى حكومة بلادي إلى إنهاء كافة الملفات العالقة بين البلدين، ومنها موضوع تسليم الأرشيف الكويتي والمحفوظات الكويتية. وتم بالفعل تسليم دفعة خاصة لأرشيف الإذاعة والتلفزيون والمحفوظات الكويتية إلى دولة الكويت الشقيقة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

كما أن بلادي ملتزمة ببذل جهود استثنائية من أجل تحقيق تقدم في ملف الأسرى والمفقودين الكويتيين. وتحرص على استكمال تنفيذ التزاماتها كافة بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، وتسعى جاهدة للتعرف على مصير من تبقى من الأسرى والمفقودين من مواطني دولة الكويت الشقيقة وغيرهم من مواطني الدول الأخرى، وآخرها كان الإعلان الذي أصدرته وزارة الدفاع العراقية، والذي تهيب فيه بجميع المواطنين العراقيين ممن لديهم معلومات عن رفاة عراقيين أو كويتيين ممن فقدوا في حرب الخليج أو ما يتعلق بمفقودات الأرشيف الأميري والممتلكات الكويتية للإدلاء بها. وفي هذا الصدد، نود الإشارة إلى أن اللجنة المعنية لا تزال مستمرة في عمليات البحث والحفر بإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ولا يفوتنا تقديم الشكر لكل من فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا لتزويد اللجنة بالخرائط. ونأمل من الأمم المتحدة السماح للجنة باستخدام الرادار الأرضي وتقديم المساعدة الفنية، رغم وجود بعض المعوقات المتعلقة بالميزانية المحددة للجنة.

وأخيرا، نؤكد حرص حكومة العراق الجديدة على تنفيذ المنهاج الوزاري الذي وضعته والذي يحدد الأولويات الوطنية والمجتمعية لتلبية أهم المتطلبات الاستراتيجية والآنية التي يحتاجها المواطن والوطن، آملين من المجتمع الدولي الاستمرار في دعمنا لما فيه استقرار وازدهار العراق وشعبه.

وختاما، نكرر شكرنا الجزيل للسيد يان كوبيش على سنوات خدمته وقيادته الحكيمة لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وللعمل والجهد الذي يقوم به فريق عمله في العراق ونيويورك من أجل مساعدة العراق في حدود الولاية المناطة بها. ونتطلع للعمل مع السيدة جانين هنيس – بلاشخارت، متمنين لها ولفريقها كامل النجاح والتوفيق.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.